@Tafsircenter

تحقيب التفسير

قراءة في التحقيب المعاصر مع طرح تحقيب معياري للتفسير

خليل محمود اليماني

www.tafsir.net

مركز تفسير للدراسات القرآنية
Tafsir Center For Qur'anic Studies

المعلومات والآراء المقدَّمة هي للكتّاب، ولا تعبّر
بالضرورة عن رأي الموقع أو أسرة مركز تفسير

ملخص البحث:

لا يخفى ما لتحقيب العلوم من أهميةٍ كبيرةٍ في فهم هذه العلوم ومعرفة مراحل تشكّلها والمنعطفات المركزية في تاريخها وغير ذلك من الأمور المهمّة، والتي دفعت المتخصّصين في شتّى العلوم إلى العناية بتحقيب العلوم والمعارف وتتبّع مراحل تكوّنها عبر التاريخ، وكان للتفسير حظٌّ من ذلك، خاصّة مع اتساع مدوّنته وكثرة مساراتها، للإحاطة بالتصوّر التاريخي لذات التفسير والمسارات الكلية التي تجسّدت فيها ممارساته وانتظمت عبرها الكتابات فيه.

وقد برزت اجتهاداتٌ في الفترات المتأخّرة في محاولة تحقيب التفسير وبيان تطوّراته الزمنية، ومحاولات تقسيم التفسير لمراحل ومحطات والكلام عليه من خلال هذه المراحل، إلّا أنّ الناظر في هذه الاجتهادات لا يظفر بتحقيبٍ معياري مدقّق للتفسير ينطلق من معايير محرّرة في قراءة تاريخ التفسير وتحديد نقلاته الأكثر تأثيرًا في ساحته، التي شكّلت واقع التفسير الذي نراه بكلّ تنوّعاته واختلافاته.

ويأتي هذا البحث لمناقشة الواقع المنهجي لتحقيب التفسير وتقويمه في الدّرس المعاصر، وذلك من خلال مناقشة أبرز محاولات هذا التحقيب وأهمّها في العصر الحديث، وهو ما قام به الدكتور محمد حسين الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه (التفسير والمفسرون)، والذي حظي طرحه في هذه القضية بقبول من قِبَل

الدارسين، ومَثّل مَعْلَمًا بارزًا في الكلام على تاريخ التفسير والمراحل والمسارات الكلية التي انتظمته عبر التاريخ.

ثم مِن خلال نتائج هذا التقويم لتحقيب الذهبي، والذي يكشف عن عدّة إشكالات في منهجية ومعياريّة التحقيب؛ يسعى البحث إلى محاولة تحقيب التفسير من خلال معيار منهجي محدّد تمثَّل في حيثيّة التفسير، وبعد أن أخذ البحث في التأصيل النظري لهذا المعيار وبيان كفاءته المنهجية في التحقيب المنهجي للتفسير =حاول تقديم مقاربة تطبيقية لتحقيب التفسير من خلال هذا المعيار.

وقد حقّب البحثُ التفسيرَ إلى ثلاثة مراحل رئيسة، وبيّن الحدود التاريخية لهذه المراحل والخصائص التي كانت للتفسير في كلّ واحدة منها، ثم أثار بعضَ الملحوظات حول التفسير ووضعيته بشكلٍ عام في ضوء تحقيب تاريخه.

مقدمة:

يُعَدّ التحقيب التاريخي للفنون من أبرز المهام التي تأتي على رأس أولويات الاشتغال البحثي في هذه الفنون؛ ففضلًا عن قيمته التي لا تخفى في العملية التعليمية وما يتيحه من تيسير عرض النسق العام للفنون وبيان منعرجاتها ومحطاتها التاريخية الأكثر تأثيرًا في ساحاتها وغير ذلك، فإنّ له فوائد لا تخفى في إضاءة سياقات تاريخية لا غنى عنها في فهم المجالات المعرفية وتشكّلاتها والتطورات التي لحقتها والنقلات المركزية التي حدثت في ساحتها، وفتح الباب أمام الدرس الموسع لهذه السياقات مما يثري ساحة البحث بقوة في رحاب هذه المجالات ويعين كذلك على رسم خارطة النهوض والارتقاء بها.

والتحقيب التاريخي للفنون يمكن أن يتم بأكثر من صورة تبعًا لطبيعة الغايات المقصودة من وراء التحقيب؛ فقد يكون التحقيب قاصدًا لبيان المحطات والمراحل الرئيسة للعلم وتبيُّن السمات الخاصة بكل مرحلة والخصائص الحاصلة للفن فيها...إلخ، وقد يكون التحقيب هادفًا لبيان وضعية اتجاهات معيّنة لها أثر في الفن وتشكّله عبر التاريخ، وكذلك يمكن أن يكون لبيان خرائط المناهج والأسس والبُنى المعرفية التي قام عليها الفن...إلخ.

وإن الناظر في التفسير يلحظ أنه فنّ تَمُور ساحاته بمسارات كثيرة وتحفل مصنفاته بألوان مضمونية بالغة التنوع؛ فبعضها يظهر فيه اللون اللغوي وبسط الكلام في مسائل لغوية، وبعضها يسود فيه اللون الفقهي والحديث عن

الأحكام، وبعضها يظهر فيه اللون الفلسفي، وبعضها ينشغل بإبراز الجانب الهدائي الوعظي وكيفيات الحياة بالنص...إلخ.

وفي ضوء هذا التنوع وكثرة المسارات في مدونة التفسير فإنّ الدارس للتفسير يحتاج بشدة لتحقيب هذا التفسير ذاته وبيان منعرجاته الرئيسة عبر التاريخ التي نتج عنها كل هذا التنوع في تاريخ التفسير؛ فبعيدًا عن أنساق التحقيب المختصة ببيان وضعية اتجاهات معيّنة في الفن أو ظواهر ما في ساحته كالتدوين المنظم المتكامل وظهور الحواشي والمختصرات، وغير ذلك مما له أهمية بلاشك في النظر لمسيرة التفسير، إلا أن **المرء يحتاج وبصورة كبيرة -أمام هذا الاختلاف والتنوع في ساحة التفسير- إلى ميز محطات هذا الفن في ذاته والمراحل الكبرى التي تَشكَّل عبرها، حتى يمكنه الإحاطة بالتصور التاريخي للتفسير ذاته والمسارات الكلية التي تجسدت فيها ممارساته وانتظمت عبرها الكتابات فيه، وهو الأمر الذي يَسهل بعده الكلام فيما وراء ذلك من قضايا أخرى مما يرتبط بتاريخ التفسير.**

وإن المتأمل في الدراسات حول التراث التفسيري -لا سيما في هذه الأزمان المعاصرة- يلحظ اهتمامًا بمسألة تحقيب التفسير بصورة خاصة وبيان تطوراته الزمنية، ومحاولات تقسيم هذا التفسير لمراحل ومحطات والكلام

عليه من خلال هذه المراحل، خاصة في الدراسات المعاصرة التي نشطَت للكلام على التفسير بصورة عامة وتطوره ومساراته التي انتظمته في التاريخ[1].

ومع ذلك فإن الناظر في هذه الدراسات لا يظفر بتحقيب معياري مدقق للتفسير ينطلق من معايير محررة في قراءة تاريخ التفسير وتحديد نقلاته الأكثر تأثيرًا في ساحته، التي شكّلت واقع التفسير الذي نراه بكل تنوعاته واختلافاته، وإنما يغلب على هذه الدراسات الكلام على التفسير فقط من خلال مراحل زمنية محددة وتقسيم التفسير في ضوء هذه المراحل لا غير؛ كالكلام على تاريخ التفسير من خلال تقسيمه لمرحلة الصحابة ثم مرحلة التابعين وأتباعهم، وكذا الكلام على توجهات المصنفات عبر التاريخ؛ كاللون الفلسفي والصوفي...إلخ، تلكم الطريقة الشهيرة التي يجري استحضارها دومًا في العديد من الدراسات

(١) تحقيب العلم كما هو معلوم يعني بالأساس تقسيم العلم إلى فترات وحقب معيّنة في ضوء طبيعة النظر في واقعه التاريخي؛ فالعلم في مساره التاريخي تنتظمه تشكّلات ومسارات كلية يكون في كل واحدة منها له خصائص وأغراض ومشاغل متميزة ومختلفة، ولا شك أن الإمساك بهذه المسارات والقبض المحكم عليها يعين على تصور تاريخ تشكل العلم وكيف كان وسائر التطورات المحورية الحاصلة فيه، كما أنه يفتح الباب واسعًا لدراسة سياقات هذه التشكلات وأسبابها، وغير ذلك مما يثري ساحة العلم ويعين على تكوين مسارات بحث شديدة الريادة في ساحته، **وهو الأمر الذي نتغيّا قراءته هاهنا في ساحة التفسير في هذا البحث، فلسنا نبغي النظر في النتاج المعاصر المتعلق بتحقيب بعض التوجهات أو الأحداث والظواهر التي لابست مسار التفسير والتي من المهم تناولها في بيان سياقه التاريخي، وإنما تتبع محاولات تحقيب التفسير ذاته وبيان مسارات تشكله عبر الزمن.**

لبيان المراحل العامة للتفسير عبر التاريخ والتطورات التي لحقته، برغم أنها طريقة لا تَبرز فيها نقلات نوعية أو محطات فارقة في تَشكّل التفسير من حيث هو، كما هو الشأن في التحقيب المنهجي المدقق لذات الفنون، فضلًا عما يعتورها من إشكالات وعيوب كثيرة في الممارسة المنهجية للتحقيب وقراءة تاريخ الفن والمسارات الكلية التي تشكل عبرها كما سيظهر لاحقًا.

إشكالية البحث:

في ضوء ما سبق تظهر إشكالية البحث والتي تتمحور حول التساؤلات الآتية:

- **ما هو الواقع المنهجي لتحقيب التفسير في الطرح المعاصر؟**
- **كيف يمكننا تحقيب التفسير بصورة معيارية ومنهجية صحيحة؟**

وتأتي أهمية هذه الإشكالية في إتاحتها التبصر بواقع الحصاد العلمي للدرس المعاصر في تحقيب التفسير ومحاولاته العملية لتحقيب تاريخ هذا الفن وتتبع تطوراته؛ للنظر في هذا الواقع والتقويم المنهجي لمحصوله، وكذلك التأمل في كيفية التحقيب المنهجي للتفسير، خاصة وأنّ تحقيب التفسير ومحاولة بناء معايير منهجية ضابطة لهذه الممارسة في حقل التفسير تعاني فقرًا ظاهرًا في الاشتغال البحثي بها رغم فرط أهميتها على أكثر من صعيد في ضبط النظر للتفسير ومسارات تشكّله في الماضي وبيان أكثر مساراته المعرفية أثرًا في ساحته، وكذا أهميته في إثراء ساحة الدرس للتفسير بالعديد من مسارات البحث الرائدة في ضوء ما يثيره التحقيب من نقلات فارقة في تاريخ الفن، والعمل على تقويم هذه النقلات ودرس سياقاتها بعمق وأثرها في إثراء الفن من عدمه، وغير ذلك مما يفيد في الفهم المعمق للفن وتشكله عبر التاريخ ورسم مسارات الارتقاء به ودفع عجلته إلى الأمام.

حدود البحث:

من خلال النظر في الأطروحات المعاصرة التي اعتنت بدراسة التفسير والحرص على تحقيبه وإثارة مراحل ومحطات زمنية له والكلام عليه من خلال هذه المحطات = ارتأينا تخصيص إطار المعالجة في البحث -فيما يتعلق بالتساؤل الأول- بالطرح الذي قام به الدكتور محمد حسين الذهبي (ت: ١٣٩٨هـ- ١٩٧٧م) في كتابه الشهير: (التفسير والمفسرون).

وترجع عِلّة اختيارنا لهذا الطرح وتقييد الاشتغال به في قراءتنا للمنجز المعاصر في تحقيب التفسير؛ كونه يعدُّ واحدًا من أقدم من اعتنى بمعالجة تاريخ التفسير وتتبع تطوراته عبر الزمن بصورة متكاملة، وأبرزَ مراحل معيّنة لمسيرة التفسير وتطوره عبر التاريخ، ما يجعل من النظر فيه وتقويم اشتغاله هو الأكثر أولوية في بيان الوضعية المنهجية لتحقيب التفسير، خاصة وأنّ طرح الذهبي في تلكم القضية مما حظي بقبول من قِبَل الدارسين ومثّل مَعلمًا بارزًا في الكلام على تاريخ التفسير والمراحل والمسارات الكلية التي انتظمته عبر التاريخ كما هو معلوم[1].

(١) رغم استشكال المرتكزات الرئيسة لكتاب الذهبي -لا سيما طريقة تصنيفه للنتاج التفسيري وتحقيب التفسير ودراسة مناهج المفسرين- والشعور العام عند الدارسين بوجود إشكال في تناوله لهذه المرتكزات، إلا أن الاشتباك مع طرح الذهبي في هذه المرتكزات باعتباره ممثلًا لواقع البحث فيها يظل =

أهداف البحث:

يهدف البحث بصورة رئيسة إلى:

- بيان واقع تحقيب التفسير في الطرح المعاصر وتقويم هذا الواقع من خلال مناقشة طرح الدكتور حسين الذهبي في هذا السياق.

- إثراء واقع البحث في تحقيب التفسير بطرح تحقيب معياري للتفسير.

مخطط البحث:

سينتظم البحث في مبحثين يسبقهما مقدمة ويقفوهما خاتمة؛ فأمّا **المقدمة** فلبيان فكرة البحث وإشكاليته وأهدافه...إلخ، وأمّا المبحثان فجاءا كالآتي:

المبحث الأول: الذهبي وتحقيب التفسير؛ عرض وتقويم.

المبحث الثاني: تحقيب التفسير؛ تحقيب معياري مقترح.

وأمّا **الخاتمة** فذكرنا فيها خلاصات البحث وأهم نتائجه.

=

صالحًا منهجيًّا؛ لأن الواقع البحثي المعاصر لم يقدم بعدُ بديلًا عن طرح الذهبي في هذه المرتكزات ولم يتجاوزه في طريقة معالجتها؛ ولهذا عقدنا النقاش معه في أمر تحقيب التفسير هاهنا وقبلُ في مسألة تصنيف التفاسير، وذلك في بحث: تصنيف التفاسير؛ قراءة في التصنيفات المعاصرة مع طرح معيار منهجي لتصنيف التفاسير، وهو بحث منشور على موقع تفسير تحت الرابط الآتي:
https://tafsir.net/research/53

المبحث الأول: الذهبي وتحقيب التفسير؛ عرض وتقويم.

اعتنى الذهبي بتحقيب التفسير، وأبرزَ عدة مراحل في تاريخ التفسير، وسيرتكز هذا المبحث على بيان جهده في هذا التحقيب، واستكشاف المعايير المنهجية التي يرتدُّ إليها، وتقويم هذا الجهد منهجيًّا وبيان الموقف منه.

وسينتظم هذا المبحث في مطلبين:

المطلب الأول: الذهبي وتحقيب التفسير؛ عرض وبيان.

المطلب الثاني: الذهبي وتحقيب التفسير؛ مناقشة وتقويم.

وفيما يأتي بيانهما:

المطلب الأول: الذهبي وتحقيب التفسير؛ عرض وبيان.

تعتبر دراسة الدكتور حسين الذهبي والموسومة بـ«التفسير والمفسرون» واحدة من أشهر الدراسات المعاصرة التي عُقدت حول التفسير والكلام عليه وعلى تاريخه، وحاولت أن تستعرض المسارات الرئيسة للتفسير والتشكّلات التي وقعت في ساحته قديمًا وحديثًا.

يقول الذهبي عن كتابه: «هو كتاب يبحث عن **نشأة التفسير وتطوره**، وعن مناهج المفسِّرين وطرائقهم في شرح كتاب الله تعالى، وعن ألوان التفسير عند

أشهر طوائف المسلمين ومَن ينتسبون إلى الإسلام، وعن ألوان التفسير في هذا العصر الحديث»[1].

وكذلك يبين غرضه من ورائه فيقول: «ورجوتُ من وراء هذا العمل أن أُنبه المسلمين إلى هذا التراث التفسيري، الذي اكتظت به المكتبة الإسلامية على سعتها وطول عهدها، وإلى دراسة هذه التفاسير على اختلاف مذاهبها وألوانها...»[2].

وقد قسم الذهبي كتابه لثلاثة أبواب رئيسة تبعًا لتحقيبه لمراحل التفسير عبر التاريخ ورؤيته لهذه المراحل وطبيعة تصوره لها، وهي كالآتي:

الباب الأول: وقد جعله للمرحلة الأولى للتفسير: (التفسير في عهد النبي ﷺ وأصحابه): وقد جعله في أربعة فصول:

- الفصل الأول: في فهم النبي ﷺ والصحابة للقرآن الكريم، وأهم مصادر التفسير في هذه المرحلة.

- الفصل الثاني: في الكلام عن المفسِّرين من الصحابة.

- الفصل الثالث: في قيمة التفسير المأثور عن الصحابة.

---

(١) التفسير والمفسرون، (١/ ١٢)، دار الحديث- القاهرة، ١٤٣٣هـ- ٢٠١٢م.

(٢) التفسير والمفسرون، (١/ ١٢).

- الفصل الرابع: في مميزات التفسير في هذه المرحلة.

الباب الثاني: وقد جعله للمرحلة الثانية للتفسير: (التفسير في عصر التابعين)؛ وجعله كذلك في أربعة فصول:

- الفصل الأول: في ابتداء هذه المرحلة، ومصادر التفسير في عصر التابعين، ومدارس التفسير التي قامت فيه.

- الفصل الثاني: في قيمة التفسير المأثور عن التابعين.

- الفصل الثالث: في مميزات التفسير في هذه المرحلة.

- الفصل الرابع: في الخلاف بين السَّلَف في التفسير.

الباب الثالث: وقد خصه بالمرحلة الثالثة للتفسير: (التفسير في عصور التدوين)؛ وجعله في ثمانية فصول:

- الفصل الأول: في التفسير بالمأثور وما يتعلق به من مباحث؛ كتطرق الوضع إليه، ودخول الإسرائيليات عليه.

- الفصل الثاني: في التفسير بالرأي وما يتعلق به من مباحث؛ كالعلوم التي يحتاج إليها المفسِّر، والمنهج الذي يجب عليه أن ينهجه في تفسيره حتى يكون بمأمن من الخطأ.

- الفصل الثالث: في أهم كتب التفسير بالرأي الجائز.

- الفصل الرابع: في التفسير بالرأي المذموم.
- الفصل الخامس: في تفسير الصوفية.
- الفصل السادس: في تفسير الفلاسفة.
- الفصل السابع: في تفسير الفقهاء.
- الفصل الثامن: في التفسير العلمي.

وفي نهاية الكتاب عرَّج على التفسير وأهم ألوانه في العصر الحديث.

وقد جاء عرض الذهبي للتفسير في الباب الأول والثاني زمنيًّا يتبع مسار التفسير في الخط التاريخي المتدرج؛ بدءًا من عهد النبي والصحابة وانتهاءً بزمن التابعين، مع الحرص على بيان وضع التفسير في كل مرحلة وما كان له من مميزات وسمات وغير ذلك.

وأمّا عرضه للتفاسير في الباب الثالث «عصور التدوين»، فقد تبع فيه الذهبي خطة تخالف ما درج عليه في البابين (الأول والثاني) من الكلام على التفسير تبعًا للخط الزمني.

وقد كشف الذهبي عن هذه الخطة، فقال بعد اعتذاره عن صعوبة الكلام على التفسير في مختلف العصور: «لو نظرنا إلى مناحي المفسِّرين واتجاهاتهم، لوجدناهم مع اختلاف عصورهم يشتركون فيها، فبينما نجد مِن المتقدمين مَن

دوَّن التفسير بالمأثور خاصة، نجد من المتأخرين مَن قَصرَ تفسيره على المأثور أيضًا. وبينما نجد مِن المتقدمين مَن نحا في تفسيره الناحية الإشارية نجد مِن المتأخرين مَن ينحو هذا المنحى بعينه، وبينما نجد مِن المتقدمين مَن حاول إخضاع القرآن لمذهبه وعقيدته نجد مِن المتأخرين مَن حاول مثل هذه المحاولة، وهكذا نجد كثيرًا من كتب التفسير على اختلاف أزمانها تتّحد في مشربها، وتتّجه إلى ناحية واحدة من نواحي التفسير المختلفة.

لهذا كله، أرى نفسي مضطرًّا إلى أن أعدِل في هذه المرحلة الثالثة -مرحلة عصور التدوين- عن السير بالتفسير مع الزمن إلى التكلم عنه من ناحية هذه الاتجاهات التي اتجه إليها المفسِّرون في تفاسيرهم، وأتبع ذلك بالكلام عن أشهر الكتب المؤلَّفة في التفسير؛ فأتكلم أولًا عن التفسير المأثور وأشهر ما دُوِّنَ فيه، ثم عن التفسير بالرأي الجائز وغير الجائز، وعن أشهر الكتب المؤلَّفة في ذلك. ويندرج في هذا -الكلامُ على تفاسير الفِرَق المختلفة، ثم أتكلم بعد ذلك عن التفسير عند الصوفية وأهم كتبهم فيه، ثم عند الفلاسفة، ثم عند الفقهاء كذلك، ثم أتكلم عن التفسير العلمي، ثم أختم بكلمة عامة عن التفسير في عصرنا الحاضر»[1].

(١) التفسير والمفسرون، (١/ ١٣٦).

لقد عالج الذهبي في هذه المرحلة الثالثة أهم الألوان التي سيطرت على التفاسير في عصور التدوين عبر التاريخ؛ فبدأ بالكلام على التفسير المأثور والتفسير بالرأي، ثم شرع بعد ذلك في الكلام على ألوان التفسير؛ كالتفسير الصوفي والفلسفي والفقهي والعلمي، وغير ذلك.

لقد اجتهد الذهبي في دراسته -كما هو ظاهر مما سبق- في استعراض تاريخ التفسير وتطوره والكلام عليه وعلى مساراته عبر التاريخ بشكل كلي جامع، وقام بسرد مراحل التفسير عبر التاريخ وخصائص كل مرحلة وما امتازت به، وقد جاء عرضه للمسار الزمني للتفسير وما لحقه من تطورات متسمًا بالتقسيم والتفنن في عرض المراحل التي كانت للتفسير وبيان خصائص كل مرحلة وذلك بصورة لم تكن ظاهرة قبله، ومن ثم نالت دراسته شهرة كبيرة وقبولًا لدى الدارسين كما هو معلوم، بل إن غالب الدرس من ورائها تأثر بها تأثرًا كبيرًا حيث احتذى تقسيماتها وطرائقها في معالجة الكلام على مراحل التفسير عبر التاريخ، وهو ما نجده جليًّا في العديد من الدراسات التي تتصدى للكلام على التفسير، والتي تدرج على ذات منوال المراحل والمحطات التي برزت في تحقيب الذهبي.

ولا شك أن ترتيب الذهبي لكتابه كله وفق مراحل معينة يبرز أن له قصدًا بارزًا لتحقيب التفسير وفق هذه المراحل، فكيف كانت الطريقة المنهجية

لتحقيب التفسير عند الذهبي؟ وما هي المعايير التي قام عليها هذا التحقيب؟ وما الموقف المنهجي منها؟ هذا مجال الحديث في المطلب التالي.

المطلب الثاني: الذهبي وتحقيب التفسير؛ مناقشة وتقويم:

إنّ الناظر في الواقع التطبيقي لتحقيب الذهبي يجده قد قسم التفسير لثلاث مراحل رئيسة:

- **المرحلة الأولى للتفسير**: التفسير في عهد النبي ﷺ وأصحابه.
- **المرحلة الثانية للتفسير**: التفسير في عصر التابعين.
- **المرحلة الثالثة للتفسير**: التفسير في عصور التدوين.

وقد أخذَت المرحلة الأولى والثانية قرابة المائة صفحة من موسوعة الذهبي بينما يتموضع جُلّ الكتاب في المرحلة الثالثة والتي استغرق عرضها منه ما يربو على ألف صفحة، حيث اجتهد الذهبي في استعراض ألوان وتوجُّهات النتاج التفسيري عبر التاريخ.

والمتأمل في هذه الطريقة التي نهجها الذهبي لتحقيب التفسير يجد أنها طريقة غير منهجية في إطارها الكلي ولا تقوم على منطلق معياري محدد في قراءة تاريخ التفسير؛ فهي تبدأ بالسير بالتفسير مع الزمن ثم تعدِل عن ذلك لتسير بالتفسير من خلال توجّهات التأليف الحاصلة في مدوناته ومصنفاته.

لقد سار الذهبي بالتفسير مع الزمن في المرحلة الأولى والثانية، بينما عدَل عن ذلك في المرحلة الثالثة ليتكلم عن التفسير في عصور التدوين ويتناول أهم توجّهات ومسارات التأليف الحاصلة في التفسير ويتكلم عنها وأهم المصنفات والمؤلفات في كل مسار منها، وهو ما أفصح عنه الذهبي بجلاء في كلامه على المرحلة الثالثة من المراحل التي حددها للتفسير.

فبعد أن تكلم الذهبي على بداية **مرحلة التدوين** وكيف أن تدوين التفسير **لم يبدأ مستقلًّا** وإنما كان في ثنايا تصانيف فنون أخرى كالحديث، ثم استقلّ في النهاية وصار علمًا قائمًا برأسه وله مصنفاته الخاصة = عرج على بعض القضايا **كأوّل من صنف في التفسير** وغير ذلك، ثم تكلم على **طرائق التأليف** وكيف أن التفسير ظل فترة لم يجاوز حد المأثور ثم انتقل «إلى تدوين تفسير اختلط فيه الفهم العقلي بالتفسير النقلي»[1]. وبعد أن عالج الذهبي تدرج التفسير العقلي وعرج على بعض النقاط مؤكدًا على فكرة التوسع الهائل في التدوين التفسيري وكيف أنه قامت فيه مسارات وتوجهات كثيرة = بيّنَ سبب عدوله عن السير الزمني في تتبع مسيرة التفسير، فقال: «هذا هو شأن التفسير في مرحلته الثالثة – مرحلة التدوين– وهذه هي خطواته التي تدرّج فيها من لدن نشأته إلى عصرنا الحاضر، وتلك هي ألوانه وطرائقه، **وأرى من العسير عليّ أن أتمشى بالتفسير**

(١) التفسير والمفسرون، (١/ ١١٠).

مع الزمن، وأن أتكلم عن طرائقه، ومميزاته، واتجاهاته، وألوانه في كل عصر من العصور التي مرَّت عليه، وذلك راجع إلى أننا لم نقف على كثير مما خلّفته تلك العصور من آثار فيه وهي كثرة كاثرة تنوَّعت مقاصدها واختلفت اتجاهاتها...**فهل يكون في مقدوري -وقد اندرست معظم كتب التفسير- أن أتكلم عن التفسير وما أُلِّف فيه في جميع مراحله الزمنية؟ اللهم إن هذا أمر لا أقدر عليه إلا إذا جُمِع بين يديّ كل ما كُتِب في التفسير من مبدأ نشأته إلى يومنا هذا، وكان لديّ من الوقت ما يتسع لدراسته كله، وأنَّى لي بذلك؟**»، ثم بيّن المسار الذي سيدرج عليه في تناول هذه المرحلة، فقال: «لو نظرنا إلى مناحي المفسِّرين واتجاهاتهم، لوجدناهم مع اختلاف عصورهم يشتركون فيها، فبينما نجد مِن المتقدمين مَن دوَّن التفسير بالمأثور خاصة، نجد من المتأخرين مَن قَصرَ تفسيره على المأثور أيضًا. وبينما نجد مِن المتقدمين مَن نحا في تفسيره الناحية الإشارية نجد مِن المتأخرين مَن ينحو هذا المنحى بعينه، وبينما نجد مِن المتقدمين مَن حاول إخضاع القرآن لمذهبه وعقيدته نجد مِن المتأخرين مَن حاول مثل هذه المحاولة، وهكذا نجد كثيرًا من كتب التفسير على اختلاف أزمانها تتّحد في مشربها، وتتّجه إلى ناحية واحدة من نواحي التفسير المختلفة.

لهذا كله، أرى نفسي مضطرًّا إلى أن أعدِل في هذه المرحلة الثالثة -مرحلة عصور التدوين- عن السير بالتفسير مع الزمن إلى التكلم عنه من ناحية هذه الاتجاهات التي اتجه إليها المفسِّرون في تفاسيرهم، وأتبع ذلك بالكلام عن

أشهر الكتب المؤلَّفة في التفسير؛ فأتكلم أولًا عن التفسير المأثور وأشهر ما دُوِّنَ فيه، ثم عن التفسير بالرأي الجائز وغير الجائز، وعن أشهر الكتب المؤلَّفة في ذلك. ويندرج في هذا -الكلامُ على تفاسير الفِرَق المختلفة، ثم أتكلم بعد ذلك عن التفسير عند الصوفية وأهمّ كُتُبهم فيه، ثم عند الفلاسفة، ثم عند الفقهاء كذلك، ثم أتكلم عن التفسير العلمي، ثم أختم بكلمة عامة عن التفسير في عصرنا الحاضر»[1].

لقد عدل الذهبي -كما هو بيّن من كلامه- عن السير بالتفسير مع الزمن ليتكلم عليه من ناحية الاتجاهات والألوان المضمونية التي انتظمت حركة التأليف فيه عبر التاريخ، فتكلم على التفسير المأثور والتفسير بالرأي والتفسير الصوفي والفقهي والعلمي...إلخ، وهذا العدول سوّغه الذهبي بـ:

- صعوبة قراءته للتفسير وتاريخه في كل العصور ودراسته لكل النتاج الحاصل فيه خاصة وأنّ كثيرًا من هذا النتاج مفقود.

- أن التفسير ينتظمه جملة مسارات مشتركة ومتشابهة بصفة عامة، ما يجعل الكلام عليها كافيًا في بيان مسيرة الفن ورحلته عبر التاريخ وما احتفّ بهذه الرحلة من تطورات.

(١) التفسير والمفسرون، (١/ ١٣٦).

إنّ هذا العدول الذي قام به الذهبي في المرحلة الثالثة لم يجعل الطريقة العامة لتحقيبه تبدو مشتَّتة في بنائها المنهجي فقط وليس لها معيار وناظم كلي في قراءة تاريخ العلم، ولكنها مشكلة في ذاتها من حيث صلاحيتها المنهجية والعلمية في تحقيب التفسير وقراءة تاريخه؛ فبرغم الجهد الكبير جدًّا الذي بذله الذهبي في هذه الخطوة -والتي يتموضع فيها جُلّ كتابه كما أسلفنا- واستعراضه المطوّل للألوان المضمونية التي برزت في التفاسير عبر التاريخ، إلا أن هذه الخطوة غير صحيحة من حيث فكرة تحقيب التفسير التي تغيّاها الذهبي وحرصه على تتبع مسيرة التفسير وتطوره عبر التاريخ؛ **فالتحقيب المنهجي والمعياري للفن نفسه ينحو -وفقًا لمعايير معينة كما سيأتي- للقبض على منعطفات فارقة في تاريخ الفن صار معها الفن له وضعية مختلفة، ووقَع في ساحته جرّاءها تغيُّر جذري معيَّن، ثم يقوم بعد ذلك ببناء تاريخ العلم وتقسيمه وفقًا لهذه المنعطفات والتي تكون مراحل بارزة ومنعرجات رئيسة اتخذ معها العلم ذاته مسلكًا مختلفًا؛ كأنْ يقع للعلم تطورٌ ما في مفهومه أو حيثيته، وغير ذلك مما يكون له مساس جوهري بذات الفن ومشاغله المركزية ويَنتج عنه تحول جذري في ساحته كأنْ تتطور معه أدوات الفن أو تتغير أهدافه أو تختلف مخرجاته وتتباين شروط ممارسته...إلخ، ولا تكون عملية التحقيب قائمة على تتبع الألوان المضمونية العامة للتفاسير؛ فهذه الألوان والتوجُّهات التي تبرز في التآليف -رغم تعددها وتباينها الشكلي الذي يغري كثيرًا بعقد التتبع التاريخي**

للفن تبعًا لها- تظل في حقيقتها محض صدى لمنعطفات فارقة في تاريخ العلم كانت هي العنصر المؤثر في إنتاج هذه الألوان والسبب في ظهورها في ساحة الفن؛ ومن ثم فإن المعوّل في تحقيب الفن هو النظر في هذه المنعطفات الفارقة ذاتها التي نتج عنها هذه التنوعات والألوان في ساحة الفن وليس تتبع هذه الألوان في ذاتها كما صنع الذهبي[1].

ولهذا فإن عدم خوض الذهبي في المعايير التي اعتمدها في التحقيب الطويل الذي قام به لمسارات الفن، وكذا إغفاله التأصيل لهذه المعايير وبيان أسباب وجاهتها في عملية التحقيب والتعرف على المنعطفات الأكثر تأثيرًا في ساحته = يبدو أمرًا منطقيًّا ومسوغًا في ضوء صنيعه؛ لأنه في الحقيقة لا يقرأ ذات الفن والمنعرجات المؤثرة في ساحته والتي نتج عنها تطوراتٌ ما في بنيته، ويحقب تاريخه في ضوء هذه القراءة وما ينتج عنها...إلخ، مما يوجب عليه أن

(١) جدير بالنظر أن الخطوة التي قام بها الذهبي في استعراض التفسير في مرحلة التدوين وأهم الألوان التي برزت فيه هي خطوة مزدوجة؛ فهي تقوم ابتداء على محاولة تصنيف النتاج التفسيري، وذلك حتى يمكن تصور الأزمّة التي تنضوي تحتها هذه التفاسير الهائلة في تنوعها ومساراتها وألوانها، وبعد ذلك تهتم بالكلام على هذه المسارات باعتبارها تعبّر عن المسار التاريخي للتفسير نفسه والتطورات التي لحقته، ونحن هاهنا نقوّم طريقة تتبع الألوان المضمونية للتآليف في تحقيب التفسير وتتبع تطوراته، وأمّا الجانب المتعلق بعملية التصنيف للتفاسير والمعايير التي قام عليها فقد ناقشناه بتوسع في بحثنا: تصنيف التفاسير؛ قراءة في المنجز مع طرح تصنيف معياري للتفاسير.

يبرز المعايير التي سيقرأ الفن وحصاده من خلالها ويؤصل لهذه المعايير، وكيف سيمكنه أن يحكم منهجيًّا من خلال هذه المعايير بوجود تغيُّرٍ ما مؤثر وجوهري في ذات الفن يستحق أن يكون الفن معه قد اتخذ مسارًا مختلفًا وبدأ منعطفًا متمايزًا عما كان قبله.

إنّ التحقيب القائم على قراءة النقلات المعرفية للفن يلزمه نصب هذه المعايير والتأصيل لصلاحيتها المنهجية في قراءة تاريخ العلم وحصاده المعرفي، وأمّا تحقيب الفن عبر سرد التوجهات المضمونية الأكثر بروزًا في مدونة الفن كما صنع الذهبي، والتعليق عليها وعلى المصنفات المنضوية تحتها باعتبارها تمثل الحصاد العملي لمسيرة الفن ورحلته عبر التاريخ لا غير، فهو أمر لا يحتاج في مثله لمعايير منهجية؛ ولذا لم ير الذهبي نفسه -فيما يبدو- ملزمًا به ولا تدعوه إليه حاجة، وعليه كان من الطبيعي -في ضوء صنيعه- أن تخلو ساحة كتابه من الكلام عن معايير التحقيب والتأصيل لهذه المعايير.

على أنّ الناظر في محاولة الذهبي لتحقيب التفسير يلحظ فيها وجود مرحلتين يبدو فيهما محاولة للنزع للتحقيب المنهجي وقراءة التفسير عبر الزمن؛ وهما:

- **المرحلة الأولى الخاصة بالتفسير في عصر الصحابة.**
- **المرحلة الثانية الخاصة بالتفسير في عصر التابعين.**

ففي هاتين المرحلتين صرّح الذهبي كما سبق بأنه حاول أن يقرأ فيهما التفسير مع الزمن، وهو ما ذكره في مستهلّ تسويغه لطريقة سيره في المرحلة الثالثة الخاصة بالتفسير في مرحلة التدوين، حيث قال: «...لهذا كله، أرى نفسي مضطرًّا إلى أن أعدِل في هذه المرحلة الثالثة -مرحلة عصور التدوين- عن السير بالتفسير مع الزمن إلى التكلم عنه من ناحية هذه الاتجاهات التي اتجه إليها المفسِّرون في تفاسيرهم».

فإذا كانت المرحلة الثالثة ليست نتاجًا للسير مع التفسير زمنيًّا كما صرح الذهبي، فإن المرحلة الأولى والثانية من تحقيبه قامتَا على تتبع التفسير عبر الزمن، فما الطريقة المنهجية التي اتبعها الذهبي في التحقيب فيهما؟ وما المعايير المعتمدة في ذلكم السياق؟

إن الناظر في المقدمات النظرية لكتاب الذهبي لا يجد فيه تنصيصًا على المعايير التي اعتمدها الذهبي في هذا التحقيب الذي نتج عنه قسمة التفسير لمرحلتين؛ فقد صدر الذهبي هذا التحقيب الذي قام به بجملة نقاط تكلم عليها؛ وهي:

- تعريف التفسير والتأويل والفرق بينهما.
- تفسير القرآن بغير لغته (الترجمة التفسيرية للقرآن).
- هل تفسير القرآن من قبيل التصورات أم من قبيل التصديقات.

وبعد ذلك شرع الذهبي مباشرة في ذكر المرحلتين وانطلق في معالجتهما والكلام عليهما.

ولا شك أن هذه النقاط التي صدّر بها الذهبي تحقيبه التاريخي للتفسير ليس لها صلة ببيان معايير التحقيب وآلية اعتماد هذه المعايير في قراءة التفسير عبر التاريخ وأنها الأقدر على إضاءة تاريخه وبيان نقلاته، ولا تفيد شيئًا في الدلالة على أيٍّ من ذلك.

وبغضّ النظر عن هذا الإشكال المنهجي والذي يُبدِي صفحة تحقيب الذهبي لطعون عديدة، فإن الناظر لهاتين المرحلتين في تحقيب الذهبي يجد أن الذهبي لا يسير بالتفسير مع الزمن ويجتهد في أن يقرأ المنعطفات المؤثرة في الفن وفق معايير معينة ويقيم مراحل التحقيب في ضوء ذلك، وإنما هو يربط التفسير بالتاريخ العام للواقع الإسلامي ويوزعه تبعًا لذلكم التاريخ ومراحله لا غير، ودليل ذلك ما يأتي:

أولًا: ليس هناك معيار محدد يجري في ضوئه الكلام على المرحلتين:

إنّ تحقيب تاريخ الفن يلزمه -كما سنبين- وجود معايير معينة ينطلق منها هذا التحقيب، ووجود مثل هذه المعايير يكون معه تناوُلُ المراحل التي يفرزها التحقيب والتعليقُ على هذه المراحل مرتبطًا بهذه المعايير ودائرًا في فلكها؛ **فمراحل التحقيب تُستعرض في ضوء موقفها من المعيار المقترح ووضعيتها**

إزاءه وموقعها منه...إلخ، وأمّا في طرح الذهبي فلا نجد الأمر كذلك البتة، وإنما الكلام على مراحل التفسير يجري فيه تناول جملة قضايا علمية، وإنْ تشابهت بعض عناوينها، إلا أنها لا يجمعها حيثية معينة يتم التناول والمعالجة للتفسير من خلالها ورصد التطورات الحاصلة في التفسير وسرد المزايا والخصائص في كل مرحلة منه تبعًا لوضعية التفسير إزاءها؛

ففي المرحلة الأولى عالج الذهبي ما يأتي: فَهْم النبي ﷺ والصحابة للقرآن[1]، مصادر التفسير في هذا العصر[2]، المفسرون من الصحابة، قيمة التفسير المأثور عن الصحابة، مميزات التفسير في هذه المرحلة.

وفي المرحلة الثانية تكلم عن مصادر التفسير في عصر التابعين، مدارس التفسير التي قامت في هذا الوقت، قيمة التفسير المأثور عن التابعين، مميزات التفسير في هذه المرحلة، الخلاف بين السَّلَف في التفسير.

وهذه الموضوعات لا يظهر فيها حيثية معينة يتم الكلام على التفسير من خلالها، **وإنما هي أقرب في اشتغالها كما هو بيّن لتوصيف التفسير باعتباره نتاج**

---

(١) وفيها تعرّض لمسألة البيان النبوي وهل فسّر النبي القرآن أم لا؟ واستعرض الخلاف والأدلة ورجّح التوسط في المسألة.

(٢) وقد ذكر فيها أربعة مصادر؛ وهي: القرآن الكريم، النبي ﷺ، الاجتهاد وقوة الاستنباط، أهل الكتاب اليهود والنصارى، وتكلم عنها.

واقع قائم بطريقة توزعه على فترات زمنية محددة سلفًا، وليست قراءة تحليلية لواقع النتاج التفسيري في خلال هذه الفترات وأن كل واحدة منها تمثّل منعطفًا ما في التفسير؛ فهذه الطريقة تربط التفسير بالتاريخ المحدد سلفًا وتوزعه تبعًا له وتتكلم عن كل مرحلة بحسب ما يفرضه واقعها وما يظهر فيه من قضايا ومشاغل، ولا تربط التاريخ بالتفسير نفسه وما كان فيه من انعطافات، فتوزع المراحل بحسب الانعطافات المؤثرة والفارقة في الفن.

ثانيًا: ليس للتفسير في المرحلتين خطوط فاصلة ومحددات واضحة:

فمن الطبيعي في بحث النشأة التاريخية للمراحل التي يفرزها التحقيب أن تتداخل نشأة هذه المراحل؛ فالمرحلة الجديدة لا بد أن تكون نشأتها الزمنية متداخلة في المرحلة السابقة عليها، لكن مراحل التحقيب ذاتها تكون متمايزة جدًّا ولها خصائصها الواضحة بحيث تكون كل واحدة منها حلقة ذات نسق خاص في تاريخ الفن؛ فالحكم بوجود مرحلة جديدة في الفن ذاته يعني أنها احتوت على أمرٍ ما صار الفن معه مختلفًا عن سابقه سواء بصورة كلية أو جزئية، كأن يكون قد وقع في هذه المرحلة تغيرات أو تطورات مفهومية للفن أو غير ذلك بحسب المعيار المعتمد لعملية التحقيب ذاتها ومركزيته في الفن الذي نبغي تحقيبه، بحيث يكون وقوع أيّ تغيير في شأن الفن في ضوء هذا المعيار مؤذن بوقوع تغيّر جوهري في الفن ذاته، وبالتالي اعتبار هذا التغيير بمثابة مرحلة جديدة في الفن متمايزة عما سبقها، وهكذا.

إننا حين ننظر للمراحل التي أتى بها الذهبي فإننا لا نظفر فيها للتفسير ذاته بتمايزات معيّنة، بحيث يمكننا اعتبارها حلقات رئيسة في تاريخ التفسير؛ فخصائص التفسير في عصر الصحابة هي نفسها في عصر التابعين، ولا يكاد يُلمَس تغييرٌ جذريّ جرى على أساسه اعتبار وجود مرحلتين متمايزتين، وأمّا بروز ظاهرة الوضع في التفسير والتوسع في استعمال الإسرائيليات عما كان في عصر الصحابة...إلخ مما تم رصد الذهبي في مرحلة التابعين، فإنّ ذلك وإن كان مهمًّا في النظر إلّا أنها أمور ثانوية ولا تتعلق بجوهر التفسير، وبالتالي لا يمكن التأسيس عليها في تحقيب التفسير أو اعتبار وقوع التطورات فيها أمرًا مؤذنًا بوقوع فوارق جوهرية في ذات التفسير وبالتالي تحقيب التفسير في ضوئها.

ثالثًا: قوله وهو يتكلم عن الخطوات التي تدرّج فيها التفسير من تناقله روائيًّا لأن يكون مدوَّنًا ومكتوبًا: «هذه الخطوات للتفسير خطوات علمية، وأمّا المراحل فزمنية، وإذًا فلا ضير أن يخطو التفسير خطوة واحدة في مرحلتين زمنيتين: مرحلة عصر النبي والصحابة، ومرحلة عصر التابعين»[1]، وبغض النظر عن اعتبار هذه الخطوات التي ذكرها خطوات علمية في ذاتها وأن يكون التفسير نفسه قد مسّه فيها قدرٌ من التغير في ذاته، ولكن هذا النص مُظهِر أنّ الذهبي لا يسير حتى مع الأحداث التي يراها مهمة في تاريخ الفن وأسهمت في حدوث

(١) التفسير والمفسرون، حاشية ١، (١/ ١٢٧).

تحولات وبصمات مهمة في ساحته فضلًا عن أن يقرأ تاريخ الفن في ضوء نقلاته النوعية وانعطافاته الأكثر تأثيرًا في ساحته، وإنما هو يعرض الفن من خلال المراحل والحقب المحددة سلفًا في التاريخ ويقسمه في ضوء هذه المراحل لا غير.

إن هذه الطريقة التي درج عليها الذهبي في التحقيب في المرحلتين الأوليين من تحقيبه يَظهر فيها ربط التفسير بفترات زمنية محددة سلفًا والكلام الوصفي عن واقعه في هذه الفترات، وليس ربط مراحل الفن الذي نبغي تحقيبه بالفن ذاته وفقًا للمنعطفات المؤثرة والمنعرجات الفارقة في تاريخه.

إننا ومن خلال ما سبق يظهر لنا أن التحقيب الذي قام به الذهبي للتفسير تحقيب لا يقوم على طريقة منهجية منضبطة، وإنما هو في جانب منه مجرد عرض وصفي للتفسير في ضوء واقع زمني ومراحل تاريخية محددة سلفًا، وفي جانب آخر محاولة لاستعراض أبرز التوجهات المضمونية في كتب التفسير عبر التاريخ.

وتجدر الإشارة هاهنا لأمور:

أولًا: هذه الطريقة التي درج عليها الذهبي في الكلام على تاريخ التفسير – لا سيما في مرحلتيه الأوليين– رغم شيوعها في الكلام على تاريخ التفسير، إلا أنه لها آثار شديدة السلبية في النظر لتاريخ التفسير؛ أبرزها ما يأتي:

- **أنها لا تحقق شيئًا ذا بال من فوائد التحقيب بصورة عامة**؛ فمن أهم فوائد التحقيب الكلّي للفن هو قدرته على تيسير الاقتراب المعمّق من الفن وجوهره، وما يثيره من اعتبارات منهجية مؤثرة في طريقة النظر لهذا الفن في ذاته، وما يبرزه من معايير جوهرية من داخل رحم الفن يمكن أن تظهر لنا النقلات المعرفية في الفن والتطورات الحاصلة في بنيته، وكذا التحولات والمنعطفات التي وقعت في تاريخه، وهو ما يعين على التبصر بتاريخ الفن والوعي به وعيًا صحيحًا، وكذا إمكان دراسة السياقات التي أنتجت هذه التحولات والمفاضلة المنهجية بين هذه المنعطفات والمنعرجات في مسيرة الفن ومعرفة أثرها على الفن ومميزاتها وسلبياتها...إلخ، وهو ما لا يقدّم فيه تحقيب الذهبي شيئًا؛ كونه يقوم على قراءة التفسير من خلال ربطه بتاريخ سابق ويوزع التفسير على مراحل هذا التاريخ بغض النظر عن أهمية هذه المراحل في العلم ذاته من عدمه، ومن ثم صارت مراحل التفسير تساق في تحقيبه سوقًا لا يستطيع الناظر من خلاله التبصُّرَ بطبيعة النقلات المعرفية الحاصلة في بنية العلم ولا المحطات المعرفية التي قطعها العلم...إلخ، مما يفيد في حسن الإلمام بالفن وفتح آفاق ومسارات بحثية شديدة الريادة في ساحته، وبذلك صار تحقيبه لا يحقق شيئًا ذا بال من الأغراض الجوهرية لممارسة التحقيب في الفنون.

- **أنها تغيِّب حقيقة وجود الاختلافات الجذرية في التفسير**؛ فالذهبي في عرضه التاريخي للفن يسير بالتفسير مع الزمن وفق مراحل معروفة سلفًا لهذا

الزمن ولا يسير بتاريخ التفسير من خلال التفسير ذاته وطبيعة منعطفاته؛ ولذا يَبرز التفسير معه كتلة صماء هامدة لم تعتورها اختلافات جذرية في الممارسة نتج عنها عدد من الاختلافات في المخرجات الناتجة عن هذه الممارسة وطبيعة الأدوات المعرفية اللازمة لتوسلها والشروط المنهجية الخاصة بالقيام بها، وهو الأمر الذي يعارضه بجلاء واقع الفن ذاته وما يفيض به من اختلافات حادة وجذرية -كما سنبين- يؤشر عليها حالة التباين الهائلة في ساحته والاختلافات المضمونية الواسعة في تصانيفه.

- **أنها تغيِّب إشكال المقاربة لتحقيب العلم وجدواها**؛ ففي ضوء ما تقوم به هذه الطريقة من حرف النظر عن المنعطفات المؤثرة للفن والتي لها انعكاسات جوهرية عليه من حيث هو، والاستعاضة عن بناء تاريخ التفسير في ضوء هذه المنعطفات بتوزيع التفسير على مراحل تاريخية معلومة سلفًا، فإن ذلك يفرض على المعالجة طَرْق قضايا تتعلق بهذه المراحل التاريخية المعروفة والتي ليس لها كبير أثر جوهري في التفسير، والاسترسال الهائل في تناول هذه القضايا بما يجعل الدرس يحوي استطرادات وتوسعات كبيرة جدًّا يغيب معها على الحقيقة طبيعة الإشكال المعرفي الذي تقوم عليه المقاربات القاصدة لدراسة تاريخ العلم وتتبع تطوره؛ ففي ضوء سير الذهبي بالتفسير مع مراحل الزمن فإن ذلك ألجأه للكلام في البيان النبوي، وهل فسّر النبي القرآن كاملًا أم لا، وتتبع المقولات في هذا الصدد، وكذلك الكلام على رجال المراحل

التاريخية وأعلامها والترجمة لهؤلاء الأعلام وذكر مصادرهم في التفسير في كل مرحلة، الأمر الذي -وإن بَدَا معه الدرس في حُلّة قشيبة من التفنن في العرض والتقسيم- إلا أنه لا يفيد شيئًا في الكشف عن تاريخ العلم ونقلاته المعرفية الكبرى عبر الزمن، فضلًا عما يسببه ذلك من وقوع التكرار والإعادة للعديد من المضامين والمعلومات مما يثقل القارئ بصورة كبيرة.

ثانيًا: هذه الطريقة التي درج عليها الذهبي في السير بالتفسير مع الزمن المحدد سلفًا تحتاج لبحث في منشئها، وبغض النظر عن التتبع المفصل لذلك والذي يحتاج لدرس خاص، فإن هذه الطريقة كان لها حضور شائع جدًّا قبل الذهبي خاصة في الدراسات المشتغلة بالتقسيم التاريخي للأدب العربي خاصة، حيث يجري تقسيم الأدب لجملة عصور والكلام عليه في كل عصر منها.

وقد أشار إلى هذه الطريقة وانتقدها طه حسين في صدد نقده للشعر الجاهلي، حيث قال: «لا ينبغي أن تخدعك هذه الألفاظ المستحدثة في الأدب، ولا هذا النحو من التأليف الذي يقسم الأدب إلى عصور، ويحاول أن يدخل فيه شيئًا من الترتيب والتنظيم، فذلك كله عناية بالقشور والأشكال، ولا يمس اللباب ولا الموضوع...»[1].

(١) في الشعر الجاهلي، دار المعارف للطباعة والنشر، (ص١٦). جدير بالنظر أن النقد الداخلي للشعر الجاهلي الذي قام به طه حسين؛ من أبرز ما يفي منهجيًّا بالردّ عليه هو البيان الداخلي لخصائص الشعر =

وكذلك ذكرها الرافعي وتكلم عن نشأتها، فقال: «اجتمع المتأخرون على جعل التدبير في وضع "تاريخ أدبيات اللغة العربية" أن يقسموا هذا التاريخ إلى خمسة عصور: الجاهلية، فصدر الإسلام، فالدولة الأموية، فالعباسية إلى سقوطها سنة ٦٥٦ للهجرة، ثم ما تعاقب من العصور بعد ذلك إلى قريب من هذه الغاية، حيث ابتدأت النهضة الحديثة.

وأول من ابتدع هذا التقسيم المستشرقون من علماء أوروبا؛ قياسًا على أوضاع آدابهم مما يسمونه: Littérature فهم الذين تنبهوا لهذا الوضع في العربية، فجاؤوا به كالمنبهة على فرط عنايتهم بفنونها وآدابها؛ وحسبهم من ذلك صنيعًا...»[1].

=

الجاهلي، الأمر الذي يوجب دراسة خصائص الشعر قبل الإسلام وبعده، وبيان ما يتفرد به الأول عن الثاني ليكون ذلك أبلغ دلالة في بيان نسبة الشعر الجاهلي لأهله وأنه ليس منتحلًا كما ذكر طه حسين، وهو الأمر الذي حاوله محمود شاكر وحاول من خلاله طرح علمٍ جديد يُعنى بالكشف عن البيان العربي من حيث القدرة على هذا البيان، ولكن وافته المنية قبل تحريره، وقد أكرمنا الله تعالى ببيان هذا العلم وكيفية تحقيق الغرض الذي أراده شاكر من خلال البحث في طرائق النظم الكلي للكلام، الأمر الذي يقطع الجدل في أمر الشعر الجاهلي ويفيد في مناحٍ أخرى عديدة. يراجع: نظم القرآن؛ قراءة في المنجز وآفاق الاشتغال مع طرح فرضية لطريقة النظم القرآني، خليل محمود اليماني، بحث منشور على موقع تفسير للدراسات القرآنية، تحت الرابط الآتي: https://tafsir.net/research/43/

(١) تاريخ آداب العرب، (ص١٣)، الرافعي، دار الكتب العلمية-بيروت، ط: الثانية، ٢٠٠٩. وقد نقد الرافعي في مقدمات كتابه هذه الطريقة وأبان عن مثالب استعمالها في قراءة تاريخ آداب العرب، وأشار

=

وبغضّ النظر عن وجاهة استعمال هذه الطريقة في تحقيب الأدب من عدمه، إلا أنه يحتمل في ضوء ما سبق -والأمر بحاجة لبحث- أن يكون الذهبي

=

أن «**تاريخ الآداب في كل أمة ينبغي أن يكون مفصلًا على حوادثها الأدبية؛ لأنها مفاصل عصوره المعنوية، والشأن في هذه الحوادث التي يقسم عليها التاريخ أن تكون مما يحدث تغييرًا محسوسًا في شكله، وأن تلحق بمادته تنوعًا خاصًّا بنوع كل حادثة منها؛ فإذا لم تكن كذلك لم يكن التاريخ متجددًا إلا باعتبار الزمن فقط؛ وهذا ليس بشيء؛ لأن تغير الزمن طبيعة الوجود؛ من أجل ذلك تجد الأمة التي لا حوادث لها ليس لها تاريخ**»، وبين أنه سيحاول قراءة تاريخ آداب العرب من خلال الأحداث المؤثرة في هذا التاريخ وليس مجرد تناوله من خلال عصور مفصلة وجاهزة سلفًا، حيث قال: «**وإذا كان عمود التاريخ سياقة الحوادث كما أسلفنا، فلا ترغم هذه الحوادث على أن تقع في غير وقتها، وتنفصل عن طبيعتها، وتتصل بغير طبقتها في التاريخ؛ ولذلك رأينا الطريقة المثلى أن نذهب في تأليفنا مذهب الضم لا التفريق، وأن نجعل الكتاب على الأبحاث التي هي معاني الحوادث لا على العصور؛ فنخصص الآداب بالتاريخ، لا التاريخ بالآداب كما يفعلون؛ وبذلك يأخذ كل بحث من مبتدئه إلى منتهاه، متقلبًا على كل عصوره، سواء اتسقت أم افترقت؛ فلا تسقط مادة من موضعها، ولا تقتصر على غير حقيقتها، ولا تلجأ إلى غير مكانها**...». تاريخ آداب العرب، (ص١٨). ومما يلاحظ أننا كثيرًا ما نستمد تحقيبات الحضارة الغربية لفنونها ونسقطها على علومنا كما نلحظه خاصة في تعاملنا مثلًا مع التاريخ الإسلامي وقسمته لقديم ووسيط وحديث أسوة بتقسيم التاريخ الغربي، ويراجع في موضوع التحقيب والإشكالات المتعلقة به في واقعنا المعرفي: إشكال التحقيب، مجموعة بحوث بتنسيق: محمد مفتاح، أحمد بوحسن، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، المغرب، مطبعة النجاح الجديدة-الدار البيضاء، ١٩٩٦. التحقيب؛ التقليد- القطيعة-السيرورة، مجموعة بحوث بتنسيق: محمد مفتاح، أحمد بوحسن، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، المغرب، مطبعة النجاح الجديدة-الدار البيضاء، ١٩٩٧.

قد استفاد هذه الطريقة التي دُرِج عليها في تقسيمات تاريخ الأدب على عصور الحضارة الإسلامية، وحاول النسج على منوالها في تحقيبه للتفسير وقراءته لرحلة هذا الفن عبر التاريخ، فسار بالتفسير عبر التاريخ ووزع تاريخ التفسير على مراحل زمنية معروفة سلفًا والتي انسبكت عنده في مرحلتي الصحابة والتابعين، لا سيما وأن تقسيم الفترات التاريخية الأولى يشتهر بقسمته لمرحلتين تمثّل أُولاهما مرحلة النبي والصحابة وثانيتهما مرحلة التابعين وأتباعهم، كما نجده في كتب الطبقات وغيرها، والأمر بحاجة لمزيد بحث.

إننا وفي ضوء إشكال المرحلة الأولى والثانية من تحقيب الذهبي، وكذلك غلط المرحلة الثالثة -كما بيّنّا- التي اهتم فيها بتتبع التنوعات المضمونية في ساحة الفن والتي أفضت به للتطويل الشديد في تتبع أمورٍ هي مجرد أعراض وظواهر لمنعطفات لم يتم الكشف عنها = يمكننا القول -في ختام تقويمنا لطرح الذهبي- أنّ محاولة الذهبي لتحقيب التفسير -وإن طرحت العديد من المعلومات المهمة حول التفسير ومصنفاته وحفلت بتقسيمات جيدة- إلا أنها ليست ذات كبير قيمة في الهدف الذي رامته بالأساس والإشكال المعرفي الذي انتصبت لمعالجته من تقديم قراءة لتاريخ التفسير تكشف عن هذا التاريخ وتطوره، وأنّ كتاب الذهبي لم يعالج إشكاليته على الحقيقة، بل بقي هذا الإشكال مفتوحًا وبحاجة لمعالجة، وهو ما سنحاول أن نقدم فيه مقاربة تجاوِز الإشكالات التي تجلّت في طرح الذهبي؛ بيانها في المبحث التالي.

المبحث الثاني: تحقيب التفسير؛ تحقيب معياري مقترح للتفسير:

في ضوء ما ظهر معنا قبلُ من إشكالات التحقيب الذي أتى به الذهبي فإننا سنحاول في هذا المبحث طرح تحقيبٍ معياري للتفسير يجاوز الإشكالات التي ظهرت معنا في تحقيب الذهبي، وسينتظم المبحث في مطلبين:

المطلب الأول: تحقيب التفسير؛ مقاربة في البناء النظري لمعيار التحقيب.

المطلب الثاني: تحقيب التفسير؛ مقاربة تطبيقية لتحقيب التفسير.

المطلب الأول: تحقيب التفسير؛ مقاربة في البناء النظري لمعيار التحقيب:

إن الطريقة الصحيحة لتحقيب الفن والتي تهدف للقراءة الداخلية للفن ومعرفة نقلاته وانعطافاته المركزية عبر التاريخ تحتاج بلا شك لمعيار منهجي محرَّر ترتكز عليه في قراءة تاريخ الفن، والحكم -في ضوء واقع الحصاد المعرفي من هذا المعيار وطريقة تعاطيه معها- بمقدار حدوث نقلات وانعطافات مؤثرة في بنية الفن، وبدون هذا المعيار لا يمكن تحقيب الفن، بل يصبح الفن متاهة كبيرة يعجز التحقيب معها عن الإمساك بمنعرجات الفن، ويقع الانحراف عن ذلك الغرض بتتبع المسارات التي تتخذ صورًا شكلية متغايرة في ظاهرها والبحث فيها باعتبارها أقرب ما يمثل صورة الفن وتطوره كما مر في محاولة الذهبي، رغم أنها ليست سوى مجرد أعراض لمنعطفات معينة هي التي أنتجتها وأفضت لظهورها بهذا التنوع والتعدد والتغاير.

إن بناء معيار ضابط لعملية تحقيب التفسير -كما نتغيّا هاهنا- يمكن أن يتم منهجيًّا بنظرنا من خلال تأمل التفسير في ذاته والمعقِد الأكثر جذرية في ساحته من حيث هو فن، هذا المعقد الذي يؤدي وقوع التباين فيه إلى تبايُن جذري في ساحة الفن وتغيُّر في أمر يطال هويته وشخصيته، وتصدير هذا المعقد في هيئة معيار لقراءة تاريخ العلم، وهو الأمر الذي سيمكننا من القبض على المنعطفات الأصيلة في تاريخ هذا الفن والتي أحدثت تغيرات مركزية في ساحته وبناء التحقيب وتقسيم تاريخ التفسير في ضوء النظر في تاريخ الفن من خلال هذا المعقد.

إن تحديد المعقِد الرئيس الذي عليه المدار في النظر للفن من حيث هو وتصعيده باعتباره المعيار والمرتكز لعملية التحقيب وقراءة تاريخ التفسير = يجعل التحقيب لا يقيم معماره على تتبع الظواهر والأطياف المتنوعة في ساحة التفسير، وإنما يتجه لتأمل واقع تاريخ الفن في ضوء المعقد الرئيس للفن وطريقة تعاطي التاريخ مع هذا المعقد، وبذلك يتمكن التحقيب من تحقيق غاياته من الكشف عن المحطات التي تمثّل نقلات نوعية في تاريخ الفن والتي أحدثت تغيرات مركزية في ساحته وتحقيب الفن في ضوء هذه الممارسات الفارقة في تاريخه لا في التمظهرات والتنوعات الناتجة عنها.

وإنّ المتأمل في بنية الفنون يجد أن مركزيتها ترجع لجانب بارز ومهم؛ وهو الحيثية التي يقوم عليها الفن؛ فحيثية الفنّ هي الهاجس المركزي والرئيس وراء

سائر ركام المادة في دائرة الفن وهي الحاكم على نسق توظيف هذه المادة، وكذلك تعتبر الحيثية هي النسق المؤطِّر لممارسة الفن والمحدِّد لأهدافه وغاياته ومقاصده، وبالتالي فمتى وقع تغير في حيثية المجال نتج عنه تغير شديد المركزية في هوية الفن، حيث يتغير مفهوم الفن وتتغير ثمرته وأهدافه وغاياته وموارده وغير ذلك من الأمور بالغة الأهمية في الفن والتي ينتج عنها تغييرات أخرى شديدة المركزية في ساحته وفي جانبه النظري والشروط المنهجية الخاصة بممارسته.

وبالتالي فمتى اعتبرنا حيثية التفسير بمثابة معيار تحقيب التفسير أمكننا بذلك أن نقوَم بتحقيب منضبط لقراءة تاريخ التفسير ومعرفة المحطات والمنعرجات الرئيسة في تاريخ هذا العلم.

حيثيته التفسير كمعيار لتحقيب التفسير وقراءة تاريخه:

إنّ قيام تحقيب التفسير على معيار حيثية التفسير يوفر لعملية التحقيب وقراءة تاريخ التفسير انضباطًا منهجيًّا ظاهرًا؛ إذ يصبح للتحقيب معيار موحد يُنظر من خلاله لسائر الممارسات عبر التاريخ ويجري تقسيم تاريخ التفسير تبعًا لما يفرضه علينا واقع قراءة تاريخ التفسير من خلال هذا المعيار؛ وبذلك يرتبط تاريخ التفسير بالتفسير ذاته وتتأسس مراحل هذا التاريخ وحقبه وفقًا لطبيعة منعطفات التفسير ومنعرجاته الحقيقية عبر الزمن وليس وفقًا لمراحل محددة

ومفصلة سلفًا يجري توزيعه عليها بدون أن يكون لها شأن بتغييرات جذرية حاصلة في ساحته، كما يكون الكلام على حقب التفسير ومراحلة له وحدة معيارية في معالجة سائر المراحل؛ إذ يرتبط ببيان طبيعة التفسير في كل مرحلة في ضوء وضعيتها من هذا المعيار وكيف كانت بدون أن يكون مضطرًّا لأن يبدأ الكلام وفق طريقة معيّنة ثم يعدل عنها ليتجه إلى طريقة أخرى كما مر في مناقشتنا للذهبي وكيف أنه عدَل عن السير بالتفسير عبر الزمن إلى السير به عبر التوجُّهات العامة التي انتظمت مؤلفاته.

كما أن هذا المعيار يعين على فحص النتاج التفسيري وفق محدد شديد المركزية والتأثير في الفن، وهو ما يعين على إبراز المنعطفات الرئيسة للفن ويحول دون انحراف التحقيب لتتبع توجهات وألوان مضمونية هي رجعٌ وصدًى لتلكم المنعطفات كما مر في تجربة الذهبي، وكذلك يوفر هذا المعيار قراءة تاريخ التفسير وتحقيبه لمراحل دون أن يكون هناك خشية من إشكال كثرة التفاسير المفقودة؛ إذ غاية التراث المفقود -حال ظهَر وجرى درسه وفق هذا المعيار- أن يضيف لمراحل التحقيب مرحلةً جديدة أو يقدّم ويؤخّر في تواريخ المراحل التي أنتجها التحقيب ولكنه لا يمكن أن يكرّ عليها بالإبطال.

إننا من خلال اعتبار حيثية التفسير بمثابة مرتكز لتحقيب التفسير = يمكننا ليس فقط أن نتجاوز الإشكالات المنهجية التي مرّت معنا في تحقيب الذهبي من عدم وجود وحدة معيارية في قراءة تاريخ التفسير والنزع للسير بالتفسير مع

الزمن تارة ثم السير به وفق ألوانه وتوجّهاته التي برزت في مؤلفاته تارة أخرى، ولكن أيضًا يمكن أن يوفر لنا ذلك جملة مزايا غاية في الأهمية لعملية التحقيب، ويدفع بهذه العملية لأن تحقق العديد من غاياتها المعرفية والعلمية بصورة ظاهرة؛ وأبرز هذه المزايا ما يأتي:

أولًا: فهم مسيرة العلم في ضوء طبيعة تاريخه:

إنّ استكشاف الممارسات الأكثر جذرية في التأثير في بنية العلم يفتح الباب واسعًا لتسليط الضوء على واقع هذه البنية في التاريخ وطبيعة المراحل التي شكلتها وأفضت لوجودها على هذا النحو الذي بين أيدينا، وهو الأمر الذي يعمق فهمنا لمسيرة العلم عبر التاريخ ويجعل خارطتها أكثر اتضاحًا ومعالمها أشد بروزًا؛ لتكون هذه الخارطة محل درس موسع يزيد من فهمنا للسياقات التاريخية التي شكلت منعطفات العلم ومنعرجاته والأسباب التي أفضت لبروز هذه السياقات وتكونها، وبذلك يصبح عندنا وعيٌ جادّ بحقيقة تاريخ العلم وتصورٌ علمي دقيق لمساراته الذي انتظمته من حيث هو عبر الزمن، الأمر الذي نفتقده كثيرًا في ساحة البحث في التفسير والتي تعاني بشدة من فقرٍ في التصورات القادرة على بناء سردية تاريخية منضبطة ومتماسكة لمسيرة العلم وطبيعة تشكلاته وتمظهراته عبر التاريخ والنقلات المعرفية الحاصلة فيها رغم أهمية أمثال هذه السرديات الكلية للعلم في فهم المسار العام للعلم ومعالجة الحديث

عن العلم في صعد مختلفة؛ كالغرض التعليمي والتدريسي ورسم مسارات النهوض بالعلم وغير ذلك.

ثانيًا: القدرة على تقويم مسيرة العلم بصورة كلية:

إنّ تحديد مراحل زمنية منضبطة للتفسير تعبّر عن المنعطفات الجادة في مسيرته هو أمرٌ يعين بلا شك على حسن القدرة على ضبط التصور التاريخي للعلم ضبطًا مسيطريًّا معياريًّا، وبالتالي تقويم مسيرة العلم تقويمًا كليًّا وجذريًّا، وذلك بتتبع المنعطفات الكلية الحاصلة في ساحته والمسارات الكبرى التي انتظمته عبر التاريخ وتقويم جدواها وتحرير فائدتها وأثرها في التقدم بالفن والنهوض به، وهو الأمر الذي يعين على تحصيل أمور بالغة الأهمية في التفسير؛ أهمها:

- الاشتغال بدراسة منعطفات العلم وتقويمها ومدى قيمتها النوعية في إثراء العلم وخدمته والنهوض به.

- استشراف مستقبل الفن وامتلاك زمام تطويره وتوجيه دفة البحوث فيه لما يفيد في النهوض به على نحو محرَّر.

- تقويم مسارات البحث المعاصر في ساحة التفسير بشكل كلي من حيث قيمتها في الارتقاء بالفن؛ فهناك اشتغال معاصر كثيف في التفسير هو صدى للمسارات القائمة في تاريخ العلم، ولا شك أن تقويم مسيرة العلم يلزم منه

المفاضلة بين هذه المسارات وتحرير جدواها، وهو ما يفيد في تقويم الدرس المعاصر والدفع به لما هو أجدى في ساحة التفسير وأكثر أولوية وإفادة في الارتقاء به والنهوض بغاياته وعقد الاشتغال عليه وترك ما لا فائدة له في تقدّم العلم أو كانت فائدته ضعيفة أو يثبت غلطه وأنه كان مسارًا مشكِلًا من حيث هو وجلَب على الفن إشكالات وسلبيات، وبالتالي يجب التخلّي عنه كليّة وعدم متابعة النسج على منواله.

ثالثًا: بناء مسارات بحثية رائدة في ساحة التفسير:

إنّ القبض على منعطفات العلم وتحقيبه وفق هذه المنعطفات يتيح فتح الباب واسعًا أمام حضور جملة أنماط من المسارات البحثية شديد الأهمية في علم التفسير؛ منها[1]:

(١) يعتبر مجال الاستشراق والدراسات الغربية عن القرآن الكريم وعلومه من المجالات التي تعاني إشكالًا في عملية عرضها وتقديمها من حيث هي نسق معرفي له مشاغله ومناهجه وطرائقه في المعالجة، حيث يتم تقسيم الاستشراق عادة لمدارس؛ فهناك استشراق فرنسي وألماني وإنجليزي...إلخ، وهو الأمر الذي يمنع من رؤية المجال ككل من حيث اشتغاله على القضايا وفهم تطورات هذا الاشتغال وتحولاته ومنعطفاته المركزية، ومن التجارب المهمة التي تحررت من هذا الإشكال في عرض الاستشراق هي تجربة «موقع مركز تفسير للدراسات القرآنية»، فهذه التجربة الفريدة ركّزَت على تناول قضايا معيّنة وطرَحَت عدة ترجمات متنوعة تنتمي لأعراف وتقاليد استشراقية مختلفة تحت هذه القضايا، وبالتالي صار الناظر في القضايا والمعالجات الغربية لهذه القضايا يستطيع بيسر فهم المسار =

- مسار الدراسات التاريخية المركزة التي تهتم بتتبع سياقات تشكلات المنعطفات المركزية للعلم ودراستها بشكل موعب عبر التاريخ وبطريقة تبرز مسبباتها ودوافعها وكيف قامت عند أصحابها وهجست في عقولهم وتشكلت في ممارساتهم، وكذلك تكشف لنا عن الامتداد التاريخي لهذه المنعطفات في الامتداد الزماني للفن ومدى الاختلافات الحاصلة فيها وأسباب ذلك وسياقاته،

=

التاريخي للمعالجات الاستشراقية وتطوراتها ومنعرجاتها على صُعُد كثيرة من خلال قراءته للترجمات المنشورة؛ ففي مجال دراسة القرآن مثلًا يمكن بيسر لحظ التحول الحاصل في المعالجة الغربية عند بعضهم والانتقال من سيطرة المنهج الدياكروني التعاقبي -الذي يهتم بتتبع تطورات بناء النص ومسار تشكله الزمني- إلى المنهج السانكروني التزامني الذي يهتم بالنص كما هو في المصحف بين أيدينا، فبينما كان الاستشراق يهتم بتاريخ النص وتطوراته وإصدار لوائح لترتيب السور زمنيًّا والبحث الفيلولوجي في بيان نسبة الألفاظ واشتقاقاتها من اللغات السابقة = صار يهتم ببحث قضايا التركيب والبناء الذاتي للقرآن وطرائق حجاجه، وغير ذلك من صور الاشتغال التي تبرز انطلاقة تزامنية من واقع النص كما هو في هذا الطرح الغربي، وهذا الأمر يتيح لنا الفهم العميق للمعالجة الاستشراقية وتطوراتها والقدرة على القبض على مرتكزاتها الرئيسة في المقاربة التي تقوم بها، وبالتالي القدرة على تحقيب هذه المقاربة بصورة صحيحة، وكذا بناء مثاقفة جادة للاستشراق في ضوء منطلقاته وبناءاته المركزية والفكر الذي دعاه للعمل من خلال منهج معيّن دون آخر وهكذا، وتقويم ذلك كله وبيان وجاهته من عدمه، الأمر الذي يعلّي الجدل مع الطرح الغربي وينقله من ساحة الجزئيات إلى الكليات والمناهج الكبرى التي يصدر عنها، وذلك بخلاف التقسيمات الأخرى التي اعتدناها للاستشراق في العديد من البحوث والتي تجعل الحقل مقطّع الأوصال ولا يستطيع الناظر فيه فهمه ككل ولا معرفة المنطلقات الخاصة بمعالجاته وتطوراته الكلية الأمر الذي يبقي التثاقف غالبًا منحصرًا في دائرة الجزئيات.

الأمر الذي يثري ساحة البحث في الفن ويرفدها ببحوث غاية في الأهمية في ساحة الدرس في الفن ونعاني ندرة هائلة في حضورها.

- مسار الدراسات التقويمية للتفاسير والتي تهتم بتتبع اشتغال التفاسير في مسارات معينة وتقوِّمها تقويمًا متكاملًا يكشف عن أبعادها المنهجية الحاكمة والضابطة لنسق ممارستها أولًا، ثم يقوم بتقويم هذا النسق الذي صدرت عنه، فهذا التقويم مما يثري بلا شك ساحة الدرس التفسيري ويعين على اتخاذ مواقف علمية راشدة من التركة التفسيرية التي ورثناها، وكذلك يفضي لمعرفة الكتب الأكثر مركزية في ساحة الدرس التفسيري التي تحتاج لأن تكون محل عناية من المشتغلين بالعلم وشداته.

وظاهر من خلال ما سبق الصلاحية المنهجية والنظرية لاعتبار حيثية التفسير كمعيار ضابط لتحقيب التفسير، وفيما يلي نحاول تقديم رؤية تطبيقية لتحقيب التفسير من خلال هذا المعيار.

المطلب الثاني: تحقيب التفسير؛ مقاربة تطبيقية لتحقيب التفسير:

تحرر معنا فيما سبق أن حيثية التفسير هي المعيار الأنجع لتحقيب التفسير، وسنحاول في هذا المطلب أن نقدم رؤية تطبيقية عملية لتحقيب التفسير في ضوء هذا المعيار؛ زيادة في تقرير صلاحيته المنهجية والتبصر بكيفية التحقيب من خلاله، وإثراء لساحة البحث في تحقيب التفسير.

وقبل الشروع في ذلك يجدر الإنباه لأمور:

أولًا: الغرض من هذا التحقيب ليس تحقيب التفسير بصورة متكاملة وتتبع كافة منعرجاته الكلية والجزئية عبر التاريخ والذي يحتاج لاشتغال بحثي خاص، وإنما طرح تحقيب يبرز التنزيل العملي للتحقيب المعياري الذي نروم، وأثره تطبيقيًّا في تحقيق أغراض التحقيب من حيث الاقتراب من الفن ومنعطفاته، وتكثيف الوعي بهذه المنعطفات وبناء مسارات بحث رائدة حولها تفيد في إثراء ساحة الفن بصورة ظاهرة.

ثانيًا: سنقوم في طرحنا التطبيقي لتحقيب التفسير بالاكتفاء ببيان الإطار العام لتاريخ التفسير ومراحله الكبرى من خلال المعيار الذي اقترحنا، فهذا ما يتلاءم مع طبيعة الأغراض التي ذكرنا من بيان وجاهة المعيار الذي قررنا في تحقيب الفن، كما أن هذا التحقيب يكون كذلك بمثابة فاتحة لدراسات أخرى في هذا الباب تحاول أن تحقب التفسير من خلال مناحٍ معينة سنشير لبعضها في ثنايا الكلام.

ثالثًا: كنا قد استثمرنا -في درس سابق- معيار المعنى التفسيري في تصنيف النتاج التفسيري، حيث صنّفنا التفاسير بحسب موقفها من المعنى التفسيري وقسمناها -في ضوء حضور المعنى بداخلها- إلى قسمين؛ مؤلفات مقتصرة على المعنى، ومؤلفات زادت على المعنى. وكذلك قسمنا التفاسير من حيث

اشتغالها على المعنى إلى ثلاثة أقسام؛ مؤلفات ناقلة للمعنى، مؤلفات محرِّرة للمعنى، مؤلفات جامعة للمعنى[1]. ومعيار المعنى سوغ استعماله في التصنيف ترجيحنا أن حيثية التفسير هي تبيين المعنى بالأساس، وبالتالي جعَلْنا معطى هذه الحيثية هو معيار النظر للنتاج التفسيري حتى يمكننا تصنيفه بطريقة معيارية ناجعة، وأمّا في مجال التحقيب فلا يسوغ الانطلاق من ترجيح حيثية بعينها؛ فنحن نتغيّا في التحقيب قراءة تاريخ العلم كما هو لا فرض واقع معيّن عليه، وبالتالي فالنظر هاهنا لن يكون منطلقًا من ترجيح معيّن وإنما هو قراءة للعلم من خلال تتبع وضعية حيثيته عبر التاريخ والتطورات التي لحقت هذه الحيثية وتقسيم الفن لمراحل في ضوء ما ينتجه النظر.

وفيما يأتي نشرع في المقصود بعد كلمة موجزة عن التفسير نشأةً وتكوّنًا.

علم التفسير؛ نظرة في النشأة والتشكُّل:

كان القرآن الكريم يتنزل على النبي ﷺ فيتلوه على مسامع الصحابة، **وكان الصحابة يفهمون القرآن الكريم بمجرد تلاوته عليهم؛ ولا غرو فلسانه لسانهم،** كما أنهم عايشوا سياقات التنزُّل التي تيسّر بدورها درك المقصود وتُعِين على تحصيل المراد على نحو ظاهر، وما كان يُشكِل على آحادهم أو على مجموعهم

(١) يراجع: بحث: تصنيف التفاسير؛ قراءة في المنجز مع طرح معيار منهجي للتصنيف، خليل محمود اليماني.

في الفهم فإنهم يرجعون فيه للنبي ﷺ الذي يتكفل ببيانه لهم، فضلًا عن بيانه لما لا يُفهَم إلّا من قِبله؛ كالألفاظ الشرعية من نحو الصلاة والزكاة.

ومع توسُّع المجتمع واستقراره وظهور العديد من المستجدات فيه، وكذا مع كثرة دخول الناس في الإسلام أفواجًا وولادة جيل جديد في مهبط الوحي...إلخ صار الكلام في التفسير وتبيين مرادات النص القرآني مشغلًا مهمًّا؛ حتى يضبط المجتمع حركته وما يستجد فيها وفق مرادات القرآن، وكذا حتى يتمكن الناس من حسن الفهم لكتاب ربهم وتدبره وغير ذلك من الأغراض المهمة؛ ومن هاهنا بدأ الكلام في التفسير يشتد ويكثر وتهتم به بعض الطاقات، بل ويغلب عليها هذا الاهتمام كما هو الشأن عادة في حركة المعارف في المجتمعات، وهو ما نجده في جيل الصحابة مثلًا في شخصية ابن عباس تحديدًا والتي تعتبر الشخصية الأكثر بروزًا بين الصحابة في ممارسة التفسير، إضافة لشخصيات أخرى كعلي وابن مسعود وغيرهم على فارق بعيد بينهم وبين ابن عباس في كثرة المقولات التفسيرية، ونجده كذلك في شخصيات كثيرة -بحكم التمدد الطبيعي للمعارف- خارج الصحابة من التابعين وأتباعهم؛ من أمثال مجاهد وقتادة والسدّي والضحّاك وابن جريج وابن زيد وغيرهم.

وقد أخذ الاهتمام بالتفسير بعد ذلك يتزايد ويطّرد تباعًا، حتى أضحت لدينا ثروة تفسيرية هائلة تموج بألوان وأطياف مضمونية متنوعة، وفيما يأتي

نحاول الكشف عن المراحل الفارقة في تاريخ الفن والتي يمكن لنا من خلالها ضبط التصور التاريخي العام للفن والمسارات الكلية التي تشكَّل عبرها.

مراحل التفسير:

يمكننا القول بصورة عامة أن التفسير من حيث النظر في الحيثية التي يقوم عليها في ممارسته قد مر بثلاث مراحل رئيسة؛ وهي:

المرحلة الأولى: مرحلة الاشتغال بتبيين المعنى.

المرحلة الثانية: مرحلة الاشتغال بتبيين المعنى وما فوق المعنى.

المرحلة الثالثة: مرحلة الاشتغال بما فوق المعنى.

وقبل الولوج في الكلام على هذه المراحل يجدر الإنباه إلى أمرين:

الأول: هناك نتاج تفسيري كثير مفقود وليس بين أيدينا، ولم نقف عليه لنتبين وضعيته، وهذا لا يشكِل في شيء على هذا التحقيب الذي قمنا به؛ ففضلًا عن أننا نعمل في ضوء المتاح والنتاج التفسيري الفعلي الذي بين أيدينا، فإن هذا النتاج حال ظهَر وجرى فحصه من خلال المعيار الذي ذكرنا فإن غاية الأمر؛ إمّا أن يكون مندرجًا في هذه المراحل -لا سيما الأولى والثانية- مع احتمال حدوث تغييرات في تواريخ الانتهاء أو البدايات الخاصة بهما بحسب معطيات النظر، أو لا يكون مندرجًا فيهما فيتم تبعًا لدرسه في ضوء المعيار المقترح

إضافة مرحلة أو مراحل أخرى، ولكنه لا يمكن أن يكر على هاتين المرحلتين اللتين ذكرنا في ذاتهما بالإلغاء والإبطال.

الثاني: في ضوء عدم وجود دراسات تجلّي مفهوم التفسير ووضعيته عند كل مفسِّر، وتبين موقف التفاسير من هذه المسألة في ضوء اشتغالها التفسيري، فإن تحديد بدايات ونهايات المراحل التي اقترحنا في التحقيب سيكون محض اجتهاد بحسب ما أبداه النظر، الأمر الذي يمكن للبحث والدرس فيما يأتي إثباته أو تعديله أو تجاوزه كليةً، وهذا ليس بمشكل على التحقيب الذي قمنا كذلك؛ لأنه لا يكر على ناتج التحقيب والمراحل التي أبداها بالإبطال، ولكن غايته تعديل تواريخ بدايات ونهايات هذه المراحل لا غير.

الثالث: هناك كتابات عديدة يجري تلقّيها وتصنيفها ضِمْن السياق التفسيري رغم أنها لم تعنْوَن بالتفسير وما يدلّ على قصد الكتابة في هذا الفنّ ككتب معاني القرآن وأحكام القرآن، وقد درجْنا على إثبات هذه المؤلّفات بحكمِ طبيعة تلقّيها التاريخي العام ككتب تفسير، وبِغَضّ النظر عن الموقف من هذه الكتابات، وهل تندرج ضمن التفسير أم لا؟ فإن هذا لا يؤثّر على تحقيبنا ومراحله في شيء؛ لأن بناء المراحل يكون وفقًا للطابع الغالب على الممارسات في ضوء المعيار المقترح، وهو ما لا يؤثّر في ناتجه حضورُ كتابٍ معيّن أو خروجه.

وفيما يأتي نبين هذه المراحل وخصائص التفسير في كل واحدة منها:

المرحلة الأولى: مرحلة الاشتغال بتبيين المعنى:

في هذه المرحلة كان الاشتغال التفسيري مهجوسًا بتبيين المعنى دون توسع فيما وراء ذلك من استنباط الأحكام والحِكم واللطائف البيانية ومعالجة الشبهات...إلخ مما سيظهر في المرحلة الثانية؛ ومن ثم يمكننا القول بأن تحصيل المعنى وتقريره كان -بشكل عام- هو الهدف المركزي من وراء الاشتغال التفسيري في هذه المرحلة.

وهذه المرحلة تمثّل من حيث الإطار التاريخي بدايات انطلاقة التفسير حتى نهايات القرن السادس الهجري، وفيما يأتي نسرد النتاج التفسيري المتعلق بهذه المرحلة:

م	التفسير ومؤلفه	م	التفسير ومؤلفه
١	تفسير مقاتل (١٥٠هـ)	٢	تفسير يحيى بن سلام (٢٠٠هـ)
٣	معاني القرآن للفراء (٢٠٧هـ)	٤	مجاز القرآن لأبي عبيدة (٢٠٩هـ)
٥	تفسير عبد الرزاق الصنعاني (ت: ٢١١هـ)	٦	معاني القرآن للأخفش (٢١٥هـ)

٧	جامع البيان عن تأويل آي القرآن = تفسير الطبري (٣١٠هـ)	٨	تفسير ابن المنذر (٣١٩هـ)
٩	تفسير ابن أبي حاتم (٣٢٧هـ)	١٠	تأويلات أهل السُّنة = تفسير الماتريدي (٣٣٣هـ)
١١	معاني القرآن، للنحاس (٣٣٨هـ)	١٢	بحر العلوم في تفسير القرآن، السمرقندي (ت: ٣٩٣هـ)
١٣	تفسير القرآن العزيز = تفسير ابن أبي زمنين (ت: ٣٩٩هـ)	١٤	الكشف والبيان عن تفسير القرآن = تفسير الثعلبي (٤٢٧هـ)
١٥	الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، مكي بن أبي طالب (٤٣٧هـ)	١٦	النكت والعيون = تفسير الماوردي (٤٥٠هـ)
١٧	لطائف الإشارات = تفسير القشيري (ت: ٤٦٥هـ)	١٨	البسيط في التفسير، الواحدي (ت: ٤٦٨هـ)
١٩	الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، الواحدي (ت: ٤٦٨هـ)	٢٠	درج الدرر في تفسير الآي والسور، الجرجاني (٤٧١هـ)
٢١	تفسير القرآن = تفسير السمعاني	٢٢	تهذيب التفسير = تفسير

	(ت: ٤٨٩هـ)		الحاكم الجَشْمي (٤٩٤هـ)
٢٣	تفسير الراغب (٥٠٢هـ)	٢٤	غرائب التفسير وعجائب التأويل، الكرماني (ت: نحو ٥٠٥هـ)
٢٥	معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي (٥١٦هـ)	٢٦	الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل = تفسير الزمخشري (٥٣٨هـ)
٢٧	المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز = تفسير ابن عطية (٥٤٢هـ)	٢٨	زاد المسير = تفسير ابن الجوزي (٥٩٧هـ)

وقبل الولوج لذكر خصائص التفسير في هذه المرحلة يجدر الإنباه لأمرين:

أولًا: إن الناظر للتفسير في هذه المرحلة يلحظ أنه يسيطر عليه بشكل عام هاجس تبيين المعنى دون توسع، وأن هذا الإطار العام الذي ينتظمه في تلك الحقبة كما هو بيِّنٌ لمن يطالع نتاجها مستحضرًا الحيثية الضابطة للممارسة التفسيرية، وصحيح أن المتأمل لا يعدم وجود نتاج تفسيري متوسع عن إطار التبيين في هذه الحقبة، حيث ينشغل بتبيين المعنى وما فوقه من بيان الأحكام

والنكات البيانية وغير ذلك مما سيأتي تفصيله في المرحلة التالية، كما نجده مثلًا في تفسير الحاكم الجشمي (٤٩٤هـ) وتفسير الزمخشري (٥٣٨هـ)، ولكن هذا غير مشغّب على التحقيب الذي قمنا به؛ لأن هذه التجارب كانت فردية من قِبل مَن قاموا بها ولم يبلغ شأنها أن تمثل تيارًا بارزًا في هذه المرحلة التي هيمن عليها بصورة عامة الانشغال بتبيين المعنى دون توسع كما هو ظاهر لمن يتأمل وضعية التفسير فيها، وإن كانت هذه التجارب مهّدت بطبيعة الحال لبروز المرحلة الثانية في التفسير التي سيأتي الكلام عليها، والتي برز فيها التوسع في معالجة ما فوق المعنى وصار هو النسق المهيمن على مسار التفسير وممارسته.

ثانيًا: هناك بعض كتابات متقدمة في التفسير جاءت تحت عنوان: (معاني القرآن) كما نجده عند الفراء والأخفش والزجّاج...إلخ، وقد درجنا على ذكر هذه الكتابات باعتبارها نتاجًا تفسيريًّا تبعًا لما هو سائد، وإلا فبعض هذه الكتابات لم يظهر لنا تقصُّد مؤلِّفيها لإنتاج معاني تفسيرية بالأساس -كما سنبين- فتكون ممارسات تفسيرية ندرجها في تصورنا التاريخي للتفسير، وإن كان القطع بذلك مما يحتاج لبحث خاص؛ لذا أثبتناها وأبقينا عليها، وهذا أمر لا يؤثر على التحقيب الذي قمنا به وهذه المرحلة التي ذكرنا؛ فسواء اعتُبرت كتب معاني القرآن بمثابة كتابات تفسيرية أم لم تعتبر فإن هذا الأمر لا يغير شيئًا من حضور حيثية التبيين في هذه المرحلة التي ذكرنا، وإنما تأثيره يظهر في

تصورنا التاريخي لطبيعة المعنى التفسيري المتولد عن الممارسة التفسيرية في هذه المرحلة وتحقيبنا لهذا التصور كما سنبين لاحقًا.

خصائص التفسير في هذه المرحلة:

يبرز للتفسير في هذه المرحلة جملة خصائص؛ أهمها:

أولًا: بروز التفسير كعلمٍ له نسق خاص:

لعل من أهم المظاهر التي يتسم بها التفسير في هذه المرحلة هي بروز اختصاصه بحيثية محددة وأنه يتعاطى في التعامل مع النص القرآني من زاوية مخصوصة وهي زاوية تبيين دلالات النص، الأمر الذي يجعل الناظر لا يتردد في لحظ علمية الحقل، وأنه مجال معرفي له حيثية خاصة ومعالم واضحة يسهل الوقوف عليها؛ ففي ضوء دوران التفسير في هذه المرحلة على حيثية محددة تتعلق بتبيين المعنى، فإن الناظر يَسهل عليه معرفة مفهوم التفسير وحدود هذا المفهوم وأنه يتعلق تبيين المعنى، وكذلك يسهل عليه تحديد مهمة المفسر والدور المنوط به والذي يتمثل في ضبط المعنى وتقريره، كما يمكنه بيسر أن يفهم طبيعة الأدوات والموارد اللازمة لممارسة التفسير من النظائر القرآنية والمرويات التاريخية والسُّنة النبوية واللغة، وذلك بخلاف ما سيأتي في المرحلة التالية التي صار من العَصِي معها بعض الشيء فهمُ طبيعة معالم التفسير في ضوء

حالة التوسع التي سيطرت عليها وعدم التقيد بحيثية التبيين في الممارسة التفسيرية.

ثانيًا: بروز تراكم معرفي في الاشتغال التفسيري:

ففي هذه المرحلة يمكننا بيسر لحظ تراكم جهد معرفي في الفن، ووجود بناء علمي متتابع؛ ففي هذه المرحلة يتجلّى في المشغل التفسيري هاجس الاهتمام بالمعاني التفسيرية ووجود تراكم معرفي ظاهر في هذا الاهتمام سواء على مستوى الإنتاج والتوليد للمعاني أو جمع المعاني وتبويبها أو الموازنة بين هذه المعاني وبيان قويّها من ضعيفها وصحيحها من سقيمها؛ فتوليد المعاني مثّل مشغلًا ظاهرًا جدًّا خاصة عند المفسرين الأوائل، وأمّا جمع المعاني فمثّل إطارًا لعمل بعض المفسرين فيما بعد ذلك -على خلاف بينهم في الاقتصار على المأثور من عدمه والاهتمام بالتبويب من عدمه ومسالك التبويب دمجًا للأقوال وتفريقًا بينها- كما نجده عند يحيى بن سلام والطبري وابن المنذر وابن أبي حاتم، وهو أمر متفهَّم جدًّا؛ ففي مرحلة نشأة العلم تتجه الأنظار لتكوين مادة العلم أولًا وهي المعاني هاهنا، ثم تأتي الجهود العلمية في المجال كاستجابة لضرورات يفرضها واقع التعامل مع هذه المادة؛ ففي ضوء وجود معاني منتَجة ومتناقَلة بشكل روائي فقد اقتضى الأمر -حفاظًا على هذه الثروة العلمية- ضرورة جمع هذه المعاني في مدونات وتصانيف، وكذا خدمة هذه المعاني بالتبويب، وكذا الموازنة بينها والتعليق عليها كما نجده عند الطبري، وغير ذلك

من الجهود العلمية التي تصدت لها التفاسير في هذه المرحلة وقامت من أجل النهوض بها. ومع استمرار اندفاعة عملية التبيين ذاتها وولادة أقوال جديدة كان لا بد من ظهور مدونات تهتم بجمع هذه الثروة ومتابعة خدمتها بالتبويب والتعليق والموازنة كما نجده عند الماوردي وابن عطية وابن الجوزي، الأمر الذي أثمر تراكمًا معرفيًّا ظاهرًا في هذه المرحلة وجهود يكمل اللاحق فيها عمل السابق ويضيف عليه، وهذه التراكمية تظهر كناتج طبيعي دومًا في حركة بناء العلوم والمعارف.

وتجدر الإشارة هاهنا إلى أمرين:

الأول: هذه الحقبة يظهر فيها اختلاف بارز وجذري في طبيعة المعنى التفسيري الذي هو ثمرة الحصاد الرئيس للممارسة التفسيرية المشتغلة بالتبيين وإنتاج المعنى بصورة خاصة، ما يجعلها بحاجة لتحقيب خاص في ضوء ثمرة التفسير وهي المعنى التفسيري، ويمكننا تقسيم ممارسات إنتاج المعنى التي ظهرت في هذه الحقبة إلى ثلاثة أنماط رئيسة -على تفاوت في حضور هذه الأنماط في التاريخ وكثرة وقلة الممارسات المندرجة فيها-؛ وهي:

النمط الأول: إنتاج المعنى السياقي.

النمط الثاني: إنتاج المعنى اللغوي.

النمط الثالث: إنتاج المعنى الإشاري.

إنّ المعنى السياقي هو المعنى الذي يعبر عن المراد من النص في إطاره التركيبي لا الإفرادي، أيْ يكون المعنى هو محصلة دالة على المقصود العام من التركيب الذي يحوي بطبيعة الحال جملة من الألفاظ والكلمات، وليس خاصًّا ببيان الألفاظ والكلمات المفردة داخل الكلام. ومن حيث الإطار التاريخي لهذا النمط فيمكننا القول أنّ هذا النمط هيمن على الممارسة التفسيرية القائمة في عصر السلف -رضوان الله عليهم أجمعين-، وهذا الأمر يظهر جليًّا من خلال أمور؛ أهمها:

أولًا: تأمُّل المعاني المنتَجة التي ذكرها السلف، والتي لا يظهر اختصاصها بصورة عامة ببيان الألفاظ التي تشتملها الآي، وتوضيح مدلولاتها اللغوية من حيث هي ألفاظ كما يفعل أرباب البيان اللغوي مما سيأتي ذكره، ولكن يظهر فيها بصورة عامة التعبير عن الدلالة التركيبية لمجموع الكلام ذاته.

ثانيًا: تأمل الموارد الموظفة في إنتاج المعنى في تفسير السلف، والتي يبرز فيها اللجوء لموارد تتقاطع مع سياقات خارجية للنص كمرويات النزول والمرويات الإسرائيلية؛ فتوظيف مثل هذه المورد يبرز خاصة عند المشتغل بتجلية المقصود التركيبي للنص؛ لما لذلك من أثر في ضبط الدلالة التركيبية والمراد من وراء الكلام في النص، هذا المقصود الذي نحتاج أحيانًا في كشفه وضبط احتمالاته والترجيح بينها لفهم السياقات الحافة بمقولة النص وليس مجرد الاكتفاء والاقتصار على لغته.

ثالثًا: مقولات بعض العلماء والمفسرين حول تفسير السلف والتي يبرز فيها تنبههم لخصوصية هذا الأمر في مرويات السلف التفسيرية، ومن ذلك:

يقول ابن القيم: «وتفسير الناس يدور على ثلاثة أصول: تفسير على اللفظ، وهو الذي ينحو إليه المتأخرون. وتفسير على المعنى، وهو الذي يذكره السلف. وتفسير على الإشارة والقياس، وهو الذي ينحو إليه كثير من الصوفية وغيرهم»[(١)].

يقول الواحدي: «آيات القرآن التي فسرها الصحابة والتابعون، إنما فسروها بذكر معناها المقصود...»[(٢)].

وأمّا المعنى اللغوي فهو أكثر اختصاصًا والتصاقًا بالألفاظ من حيث هي وليس ترجمة عن المدلول التركيبي للكلام الذي تنتظم فيه هذه الألفاظ، أيْ يصبح شرح المعنى اللغوي للمفردات التي ترِد في الآية بمثابة تفسير للآية، ويكون المعنى اللغوي للفظة هو ذات المعنى التفسيري لها.

ومن أوائل الممارسات التي تجسّد هذا المسلك بوضوح في تاريخ التفسير تلكم التجربة التفسيرية التي قام بها أبو عبيدة في كتابه (مجاز القرآن)؛ ففي هذا

(١) التبيان في أقسام القرآن، (ص٧٩)، ت: حامد الفقي، دار المعرفة- بيروت، بدون تاريخ.

(٢) التفسير البسيط، (١/ ٤١٤)، نشر: عمادة البحث العلمي- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط: الأولى، ١٤٣٠هـ.

الكتاب قام أبو عبيدة بشرح المعاني اللغوية لألفاظ القرآن معتبراً أنّ ما أتى به من معاني هو تفسير للقرآن الكريم.

يقول أبو عبيدة: «قالوا: إنما أنزل القرآن بلسان عربي مبين، وتصداق ذلك في آية من القرآن، وفي آية أخرى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ ﴾ [إبراهيم: ٤]، **فلم يحتج السلف ولا الذين أدركوا وحيه إلى النبي ﷺ أن يسألوا عن معانيه لأنهم كانوا عرب الألسن، فاستغنوا بعلمهم به عن المسألة عن معانيه**، وعما فيه مما في كلام العرب مثله من الوجوه والتلخيص. وفي القرآن مثل ما في الكلام العربي من وجوه الإعراب، ومن الغريب، والمعاني»[1].

إنّ أبا عبيدة هاهنا يعتبر أن القرآن نص عربي وأنّ من استمعوا له لم يسألوا النبي عن معانيه لأنهم عرب الألسن، ومن ثم شرع أبو عبيدة في تبيين القرآن لغويًّا وشرح معاني مفرداته في ضوء المحصول اللغوي لها معتبراً أنّ ما قام به هو تفسير للقرآن الكريم.

وصحيح أن هناك محاولات بيانية لمعاني القرآن وقعت قبل أبي عبيدة من أمثال الفراء والأخفش والزجاج، إلا أن هذه المحاولات لم يظهر لنا تقصّدها لذات ما قصد إليه أبو عبيدة من اعتبار المعاني اللغوية التي ذكروها معانيَ

(١) مجاز القرآن، (١/ ٨)، ت: سزكين، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط: ١٣٨١هـ.

تفسيرية كالتي ينتجها المفسرون، وأنهم كانوا يميزون بين دلالة التفسير ودلالة اللغة وبين طبيعة المعنى التفسير والمعنى اللغوي الذي يقرّرونه؛ ففي مقدمة «معاني القرآن» للفرّاء وردَ النصّ على أن اختصاصه بتفسيرِ مشكل الإعراب، حيث قال: «...حدَّثَنا محمدُ بنُ الجَهْمِ، قال: حدَّثَنا الفَرَّاءُ، قال: تفسير مشكل إعراب القرآن ومعانيه»[1]، والأمر ذاته نلحظه عند الزجّاج، حيث قال: «هذا كتاب مختصر في إِعرَاب القُرآنِ ومَعَانِيه»[2]. وفي الكتابين نجد تمييزًا ظاهرًا في مواضع لأهل التفسير وقالتهم عن مجرد البيان اللغوي للألفاظ[3].

وفي ضوء ذلك يبدو لنا -والأمر بحاجة لمزيد بحث- أن اعتبار كتب المعاني -لقيامها على التبيين اللغوي- قد شكّلت مسارَ تبيينٍ مفارق لما كان عند السلف من تبيين المعنى السياقي = هو من الأمور التي تحتاج لمراجعة وتحرير، حيث لم يظهر ذلك إلا عند أبي عبيدة، وأن التبيين اللغوي أضحت له هيمنة وتسيُّد في الممارسة التفسيرية بعد عصر السلف خاصة، وهو ما يظهر من مطالعة مقدمات التفاسير بعد هذا العصر والتي برز فيها العناية باللغة كشرط

(١) معاني القرآن، ت: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة- مصر، ط: الأولى- بدون تاريخ.

(٢) معاني القرآن وإعرابه، (١/ ٣٩)، عالم الكتب- بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م. ويلاحظ أنّ في نسبة هذا الكتاب للزجاج إشكالًا معروفًا.

(٣) يراجع مثلًا: معاني القرآن للفراء، (ص: ٣٣٦، ٣٥٣، ٤٤٦)، وغيرها كثير.

منهجي رئيس لتوسل تعاطي التفسير دون الخوض في الشروط المنهجية اللازمة لإنتاج المعنى السياقي التركيبي.

وأمّا المعنى الإشاري فهو ليس بيانًا لا للمعنى اللغوي للألفاظ ولا للمراد التركيبي الجامع للألفاظ، وإنما هو مجرد إشارات وجدانية وقلبية يستلهمها من يأتي بها من خلال ذوقه ووجده الخاص، فهذه الإشارات ليست ترجمة للمعنى الظاهر للألفاظ كما في البيان اللغوي ولا ذِكرًا للمراد الكلي كما في البيان السياقي، وإنما هي إشارات خفية رمزية تقوم صلتها بالآي بحسب اعتبارات ذوقية عند من ينتجها لا غير.

وتعتبر تجربة سهل التُّستَري أنموذجًا بارزًا لهذا النمط من الممارسة التي تنحو لذكر معاني إشارية، وكذلك تجربة القشيري في لطائف الإشارات.

وهذا النمط ظاهر القلة ولم تندرج فيه ممارسات وتجارب كثيرة عبر التاريخ ولا يعتبر داخلًا أصالة في الممارسة التفسيرية[1].

إن ثمرة الفن لها أثر ظاهر جدًّا في التعبير عن الفن ونسق اشتغاله، ويمكن من خلالها تصور مفهوم المجال بصورة واضحة، وفي ضوء هذه الأنماط -لا سيما الأول والثاني- ظاهرة التباين في ثمرة التفسير ومخرجه النهائي يمكننا

(١) هذه المدونات بحاجة لدراسة في ضوء مقاصد أصحابها، فهي لا يظهر منها التقصّد لإنتاج معانٍ تفسيريةٍ بالأساس، وبالتالي فإن محاكمتها بهذا الاعتبار مشكلة، وتلقيها باعتبارها كُتُبَ تفسيرٍ غيرُ صحيح.

القول أن التفسير في كل واحدة منها صار له مفهوم مستقلّ له خصائص وسمات متمايزة؛ فبرغم اتحاد هذه الممارسة التفسيرية بصورة عامة في حيثية التبيين دون توسع لاستخراج الأحكام والحكم وغير ذلك مما سيأتي في المرحلة التالية، إلا أننا في حالة النظر في المعنى السياقي يمكننا تصور التفسير باعتباره نسقًا يختص بتبيين المعنى المراد من النص، وبالتالي يكون اصطلاح التأويل أدل عليه من اصطلاح التفسير، وأمّا في ضوء الاشتغال بالمعنى اللغوي فيمكننا اعتباره يقوم على مجرد تبيين المعنى لا غير ويكون اصطلاح التفسير ظاهر الدلالة عليه.

ومن هاهنا فإن هذه الحقبة بحاجة لتحقيب خاص يتأمل وضعيتها العامة في ضوء موقفها من المعنى ويقسمها زمنيًّا بحسب هذه المواقف لا سيما إنتاج المعنى السياقي واللغوي، **ويمكن أن يتم قسمة مراحل التفسير هاهنا لمرحلتين رئيستين؛ مرحلة السلفِ** (الصحابة والتابعين وأتباع التابعين)، **مرحلة ما بعد السلف**. ففي الأولى يظهر الاهتمام بإنتاج المعنى السياقي، وأمّا الثانية فيظهر فيها الاهتمام بالمعنى اللغوي[1].

(١) وبطبيعة الحال هناك كثير من القيود والمحترزات التي لا يتسع المقام لتجليتها؛ فالمرحلة الأولى ظهر فيها -بخلاف تجربة أبي عبيدة- معان لغوية، وإن كان هذا في كثير منه قد يكون من تسييق الجامعين للمرويات باعتبارها مرويات تفسيرية في حين أنها ربما لم تكن كذلك ولا مقصودًا بها الممارسة التفسيرية، كما أن مرحلة ما بعد السلف فإنها برغم هيمنة العناية بالمعنى اللغوي عليها إلا أن فيها توجهات ومسالك؛ ففيها توجه لإنتاج معان لغوية صرفة وهو الغالب وفيها ممارسات مختلطة بين اللغوي والسياقي، ويمكننا -من باب إثراء النظر- في بيان سبب بروز الاهتمام بالمعنى اللغوي فيما بعد السلف الإشارة لتجربة أبي عبيدة =

الثاني: هذه المرحلة فيها تفاوت من حيث درجة ارتباطها بالتبيين؛ فهي وإن تأطرت في المجمل بالتبيين دون توسع، إلا أنها متفاوتة في ذلك ما يجعلها بحاجة لتحقيب خاص يبرز وضعيتها إزاء وفاء ارتباطها بالتبيين، **ويمكن بشكل عام قسمتها كذلك لمرحلتين؛ مرحلة السلف، ومرحلة ما بعد السلف**. فمرحلة السلف تبرز كمرحلة شديدة الارتباط بالتبيين بخلاف ما جاء بعدها الذي وإنْ تأطَّر بالتبيين إلا أن هذا التأطُّر لم يكن على ذات النحو الذي برز في هذه المرحلة، وهذا أمر كان ملحوظًا لدى بعضهم ممن كتبوا في هذه المرحلة أو ممن جاء بعد ذلك.

يقول الثعلبي (٤٢٧هـ) وهو يتكلم على مسارات صنيع المفسرين في التاريخ: «...وفرقة جرّدوا التفسير دون الأحكام، وبيان الحلال من الحرام، والحل عن الغوامض والمشكلات، والردّ على أهل الزيغ والشبهات كمشايخ السلف الصالحين، والعلماء القدماء من التابعين وأتباعهم مثل مجاهد ومقاتل، والكلبي والسدّي»[(١)].

=

التي سبق ذكرها؛ لصراحة هذه التجربة في الانطلاق من فكرة البيان اللغوي باعتباره بيانًا تفسيريًّا كالذي عند المفسرين، ولما حظيت به تجربته من تداول موسع، والأمر بحاجة لمزيد بحث.

(١) تفسير الثعلبي = الكشف والبيان عن تفسير القرآن، (١/ ٧٤)، نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.

ويقول السيوطي (٩١١هـ): «ولما كان هذا التفسير المشار إليه [تفسير السلف]...، ليس فيه إعراب، ولا سرّ بياني، ولا نكتة بديعة، ولا استنباط حكم، إلا نادرًا...»[(١)].

الثالث: تبرز فترة السلف في هذه المرحلة باعتبارها مرحلة ذات خصوصية شديدة في الممارسة التفسيرية؛ فهي من ناحية وثيقة الاتصال جدًّا بالتبيين، ومن ناحية أخرى يقوم اشتغالها البياني على تحصيل المعنى السياقي لا اللغوي، **وبغضّ النظر عن صلاحية اصطلاح التفسير في التعبير عن هذه الممارسة التي كانت عندهم، إلا أن اشتغالهم يظهر فيه بروز نسق علمية المجال على نحو محرر**؛ فتبيين المعنى السياقي يحتاج لشروط خاصة ما يجعله عملية متمايزة عن مجرد البيان اللغوي، وأمّا الانشغال بضبط المعنى اللغوي فإن بروز نسقية علم التفسير لا تتجلّى معه كما الحال في الأول؛ فمجرد البيان اللغوي لدلالات الألفاظ، «وإنْ دخَل في مسمى التفسير باعتباره بيانًا للألفاظ، إلا أنّ دلالات الألفاظ موجودة في المعاجم وأمرها معروف؛ ما يجعل من مجرّد الوقوف عليها ليس فيه كبير إفادة ولا تمايز بياني معيّن للنصّ يستأهل أن يكون التفسير معه له حيثية خاصّة ظاهرة الاستقلال عن البيان اللغوي، ...وصحيح أن المعنى

(١) قطف الأزهار في كشف الأسرار، (١/ ٩١)، ت: أحمد الحمادي، إصدار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- الدوحة، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

اللغوي قد يتقاطع كثيرًا مع المعنى السياقي، ويكون بيان الثاني هو الأول ذاته، إلا أن المعنى التفسيري السياقي ليس بالضرورة أن يكون هو المعنى اللغوي دائمًا، فهُمَا وإنْ تقاطعَا في أحيان كثيرة إلّا أن بينهما تمايزًا، ولكلّ منهما شروطه وأدواته واعتباراته في الممارسة والإنتاج»[1].

ومن هاهنا فإننا بحاجة لدراسات كثيرة حول تفسير السلف بشكل خاص، وبيان كيفيات الممارسة التي كانت عندهم والفوارق بينها وبين ما جاء بعدهم؛ لأن ممارستهم تشكّل تجليًا واضحًا لنسق التفسير باعتباره مجالًا معرفيًّا متمايزًا كليةً عما سواه ويصلح في ضوء ذلك لإقامة علم نظري خاص به يعالج جملة من الموضوعات النظرية التي تضبط أنساقه وكيفيات ممارسته وتبين الشروط المنهجية اللازمة لذلك...إلخ.

(١) مقاربة في ضبط معاقد التفسير؛ محاولة لضبط المرتكزات الكلية للعلم ومعالجة بعض إشكالاته، خليل محمود اليماني، وهي مقالة منشورة على موقع تفسير تحت الرابط الآتي:
https://tafsir.net/article/529
ويراجع لمزيد من التفصل في أهمية الاشتغال التفسيري لعصر السلف: تفسير السلف؛ الأهمية والضرورة؛ قراءة في أسباب أهمية تفسير السلف، وكيفية توظيفه في حلّ إشكالات علم التفسير، خليل محمود اليماني، مقالة منشورة على موقع تفسير تحت الرابط الآتي:
https://tafsir.net/article/5274

المرحلة الثانية: الاشتغال بتبيين المعنى وما فوق المعنى:

وهذه المرحلة يبرز فيها الاشتغال بالمعنى وما هو وراء المعنى التفسيري من بيان النِّكات البيانية واستنباط الأحكام الشرعية والهدايات والردّ الموسع على الشبهات الفكرية والعقلية للتيارات التي ظهرت عبر التاريخ، وسرد الهدايات والمواعظ، وغير ذلك.

إن التفسير في هذه المرحلة تعدّدت ألوانه المضمونية بصورة بالغة وهائلة فصار منه البلاغي والنحوي والفقهي...إلخ من الألوان التي يجمعها بصورة عامة الانشغال بالمعنى التفسيري وما هو فوق هذا المعنى التفسيري.

وهذه المرحلة تبدأ من أواخر القرن السادس الهجري حتى نهايات القرن الرابع عشر، والجدول الآتي يبين جانبًا من النتاج التفسيري فيها:

م	التفسير ومؤلفه	م	التفسير ومؤلفه
١	أحكام القرآن لابن الفَرس (٥٩٧هـ)	٢	التفسير الكبير/ مفاتيح الغيب = تفسير الرازي (ت: ٦٠٦هـ)
٣	الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي (ت: ٦٧١هـ)	٤	أنوار التنزيل وأسرار التأويل = تفسير البيضاوي (ت: ٦٨٥هـ)
٥	مدارك التنزيل وحقائق التأويل = تفسير النسفي، عبد الله بن أحمد	٦	لباب التأويل في معاني التنزيل = تفسير الخازن (ت: ٧٤١هـ)

	بن محمود النسفي (ت: ٧١٠هـ)		
٧	البحر المحيط = تفسير أبي حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)	٨	النهر الماد من البحر، أبو حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)
٩	الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ)	١٠	تفسير القرآن العظيم = تفسير ابن كثير (ت: ٧٧٤هـ)
١١	تفسير ابن عرفة (ت: ٨٠٣هـ)	١٢	غرائب القرآن ورغائب الفرقان = تفسير النيسابوري (ت: ٨٢٨هـ)
١٣	الجواهر الحسان في تفسير القرآن = تفسير الثعالبي (ت: ٨٧٥هـ)	١٤	جامع البيان في تفسير القرآن = تفسير الإيجي (ت: ٩٠٥هـ)
١٥	الدر المنثور في التفسير بالمأثور = تفسير السيوطي (ت: ٩١١هـ)	١٦	تفسير الجلالين/ المحلي (ت: ٨٦٤هـ)، والسيوطي (ت: ٩١١هـ)
١٧	السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض كلام ربنا الحكيم الخبير، الخطيب الشربيني (ت:	١٨	إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم = تفسير أبي السعود (ت: ٩٨٢هـ)

	٩٧٧هـ)		
١٩	روح البيان في تفسير القرآن، إسماعيل حقي بن مصطفى البروسوي (ت: ١١٣٧هـ)	٢٠	البحر المديد في تفسير القرآن المجيد = تفسير ابن عجيبة (ت: ١٢٢٤هـ)
٢١	تفسير المظهري، محمد ثناء الله الهندي المظهري (ت: ١٢٢٥هـ)	٢٢	فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير = تفسير الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ)
٢٣	روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني = تفسير الآلوسي (ت: ١٢٧٠هـ)	٢٤	محاسن التأويل = تفسير القاسمي (١٣٣٢هـ)
٢٥	نظام القرآن وتأويل الفرقان بالفرقان = تفسير الفَرَاهي (ت: ١٣٤٩هـ)	٢٦	تفسير القرآن الحكيم = تفسير المنار، لمحمد عبده (١٣٢٣هـ) ورشيد رضا (١٣٥٤هـ)

خصائص التفسير في هذه المرحلة:

يبرز للتفسير في هذه المرحلة جملة خصائص؛ أهمها:

أولًا: ضعف بروز التفسير كفن له نسق خاص:

فالتفسير في هذه المرحلة يعاني من ضعفٍ بشكلٍ ما في تحديد طبيعة الحيثية التي يقارِب النص القرآني من خلالها، حيث يظهر فيه أنه بلا حيثية ضابطة على التمام؛ فالتفسير في هذه المرحلة يكتنز حيثية التبيين ولكنه لا يتقيد بها بشكل كامل كما سنبين، الأمر الذي يؤثر بقدرٍ ما على لحظ نسقيته الخاصة كحقل معرفي من المفترض أنّ له سياقَ اشتغالٍ مخصوص ومتفرد على النص القرآني؛ فهناك إلى جوار مادة التبيين للمعاني مادة أخرى يهيمن على بعضها النسق البلاغي أو النفَس النحوي والإعراب أو العناية بتتبُّع المناسبات والروابط بين الآي أو البحث في موضوع الأحكام، أو العناية بالجانب الوعظي وتتبّع الجانب الهدائي وبيان كيفيات الحياة بالنص، وغير ذلك مما يغيب عنه بصورةٍ ما وجود وحدة جامعة للاشتغال التفسيري، الأمر الذي لا يسهل على الناظر معه ضبط المرتكزات الرئيسة للتفسير بشكل دقيق كما في المرحلة السابقة؛ فغاية الناظر أن يقف على نواة مركزية للتفسير هي تبيين المعنى ثم تضاف إليها إضافات متنوعة، وهو ما يتعذر معه الضبط الكامل لمفهوم التفسير أو التبصر بالغاية المحددة من وراء الاشتغال فيه أو معرفة دور الممارس له بشكل دقيق أو

التحديد المنضبط للأدوات التي يحتاجها لهذه الممارسة وجهات الاستمداد الخاصة بذلك.

فحاصل القول أنّ التفسير في هذه المرحلة وإنْ لم يفارق حيثية التبيين وظلت حاضرة في ممارسته، إلا أن هذه الحيثية لم تكن هي الإطار الحاكم على التمام للممارسة بل يخرج العمل التفسيري عن ذلك ليعالج العديد من الأغراض الأخرى التي تختلف بحسب اهتمامات المشتغلين، الأمر الذي يجعل مادة التفسير ليست دائرة حول التبيين وإنما يضاف لها جملة مضامين أخرى تختلف بحسب مقاصد المفسرين.

ثانيًا: عدم بروز تراكم معرفي في الفن بصورة واضحة:

فخلافًا للمرحلة الأولى وما كان فيها من تراكم معرفي وتتابع ظاهر في مسارات الجهود العلمية في الفن، فإن الناظر للتفسير في هذه المرحلة يفتقد رؤية مثل هذا التراكم، حيث يلحظ أن التفسير تسيطر عليه مشاغل متعددة ومتنوعة ولا ينتظمه نسق كلي واضح يقع فيه بناء متتابع وتقوم في خدمته مسارات عمل وجهود يكمل فيها اللاحق عمل السابق وتكون كل خطوة فيها لها إضافتها المفهومة في ضوء نسق الفن، وهو ما لا يجعل الناظر يشعر في هذه المرحلة بأنه أمام فن له نسق متتابع على التمام، وإنما أمام جهود لمفسرين لكل منهم اهتمامه ومشاغله الخاصة، ما يجعل الممارسة التفسيرية بشكل عام وكأنها -في

كثير من واقعها- تبدأ مع كل تفسير بشكل عام بداية جديدة ولا تنطلق من اشتباك مع نسق سابق وتراكِم عليه، ولكن يحاول كل ممارس في تسويغ ممارسته أن يأتي بجديد من زاوية معينة في الممارسة التفسيرية يكون هو مفترع هذه الممارسة على الحقيقة والسابق للقيام بها، فهناك من يرى تقصيرًا في العناية بالمناسبات والروابط فينهض لذلك، وهناك من يهتم بإبراز الجانب الهدائي، وهناك من يهتم بإبراز الأحكام، وهكذا، وبالتالي تفتقد الممارسات لبروز سياج عام ونواة رئيسة يقع التكامل في خدمتها كما كان في المرحلة الأولى، وهذا أمر متفهم بصورة عامة في هذه المرحلة في ضوء عدم التقيد التام بحيثية محددة في الاشتغال التفسيري، فوجود وحدة في هذه الحيثية يجعل الفن له حدود ونسق مؤطر للجهود فيه، وهو ما يعين على بروز وقوع التراكم العلمي في ساحته؛ فالجهود فيه تأتي كاستجابة طبيعية يفرضها واقع هذا النسق على المشتغلين بالفن ووجود مساحات معينة في دائرته تحتاج لخدمة بشكل معين...إلخ، وأن تكون هذه الجهود قائمة على التكامل في خدمة هذا النسق بغض النظر عن تنوعاتها في هذه الخدمة والأشكال التي تتجلى فيها.

وتجدر الإشارة لأمور:

أولًا: لا يعني عدم التقيد بحيثية التبيين بصورة تامة -الذي رصدناه في هذه المرحلة- أن حيثية التفسير التي كانت في المرحلة الأولى قد تم تجاوزها بالكلية وأن التفسير في هذه المرحلة كأنه قد صار بلا حيثية، ولكن المراد أن

حيثية التبيين برزت كنسق مؤطر للاشتغال التفسيري في المرحلة الأولى بصورة ظاهرة بينما في هذه المرحلة الثانية لم تبرز على هذا النحو، وإنما كانت الممارسة التفسيرية قابلة -بشكل متفاوت- لمجاوزة ذلك للاشتغال بأغراض أخرى تتباين بحسب المشتغلين؛ فالتفسير في هذه المرحلة الثانية وإن اكتنز أحيانًا حيثية التبيين بصورة قوية جدًّا قد تضاهي أحيانًا ما كان في المرحلة الأولى وتزيد على بعض تصانيفها كما نجده عند الرازي وأبي حيان والآلوسي، إلا أن هذا لم يكن مانعًا من مجاوزة ذلك والولوج لمشاغل أخرى تختلف بحسب طبيعة غرض المفسر؛ ولهذا فإن هذه المرحلة بحاجة لتحقيب خاص يبرز تنوعات المادة التفسيرية داخل هذه المرحلة والمراحل التي مرت بها والتطورات التي احتفّت بها، خاصة أنها تتفاوت بصورة ظاهرة بحسب طبيعة المشغل الذي هيمن على الممارسين للتفسير، وكذلك تحتاج لتحقيب خاص يبرز تعاطيها مع حيثية التبيين السابقة عليها ومدى قربها وبعدها عن هذه الحيثية لا سيما وأنها متفاوتة قوة وضعفًا في اكتنازها لهذه الحيثية.

ثانيًا: نلاحظ في هذه المرحلة وجود تفاسير هي أقرب للتأطر بحيثية التبيين والدوران في هذا الفلك كما نجده في تفسير البيضاوي وتفسير ابن جزي وتفسير الإيجي وتفسير الجلالين والدر المنثور للسيوطي، وغير ذلك، إلا أن هذا لا يُشكِل على تحقيبنا؛ لأن هذه التفاسير لا تشكّل نسقًا سائدًا ولا تيارًا مهيمنًا على

الممارسة التفسيرية في هذه المرحلة التي تصطبغ بصورة عامة في جُلّ نتاجها بالتوسع وعدم التقيد بحيثية التبيين.

ثالثًا: الحكم على توسعات بعض التفاسير وأن المادة التي حوتها لا تتصل بحيثية التبيين وليست ذات صلة بهذا الأمر = يحتاج لبحث خاص كما بيّنا في غير هذا الموضع[1]، إلا أنّ الناظر لعامّة النتاج التفسيري في هذه المرحلة لا تخطئ عينُه لحْظ حالة التوسّع ومعالجة أغراض لا صلة لها بالتبيين، وأن الكلام في هذه الأغراض يأتي مقصودًا لذاته دون ظهورِ صهره كموارد موظّفة في عملية التبيين؛ ما يبرز بوضوح انفصاله عن هذه العملية وعدم اتصاله بها.

المرحلة الثالثة: الاشتغال بما فوق المعنى:

وهذه المرحلة يبرز فيها بصورة ظاهرة نسق الاشتغال بما هو فوق المعنى التفسيري، فخلافًا للمرحلة الأولى التي هيمن عليها التبيين للمعنى، وكذا المرحلة الثانية التي برز فيها الانشغال بالتبيين وإن لم يكن قيدًا ضابطًا للاشتغال التفسيري = **فإن هذه المرحلة يهيمن عليها الاشتغال بما وراء المعنى؛ حيث يغلب عليها -وهو السياق الأكثر بروزًا- الاهتمام بتتبع الجانب الهدائي للقرآن الكريم وبيان رؤية القرآن إزاء العديد من القضايا وتسليط الضوء على كيفية**

(١) يراجع: تصنيف التفاسير؛ قراءة في التصنيفات المعاصرة مع طرح معيار منهجي لتصنيف التفاسير، (ص٧٤) وما بعدها، خليل محمود اليماني.

الحياة بالقرآن ومعالجة المشاكل المجتمعية المتعددة والمختلفة من خلال الهدي القرآني؛ فهناك بيان قرآني للمشاكل السياسية والفلسفية الفكرية والقضايا الخلُقية والاجتماعية، كما يبرز فيها كذلك تتبع النظرة الكلية للسور القرآنية التي تبرز الموضوع العام لكل سورة كما نجده في (التفسير الموضوعي) لمحمد الغزالي مثلًا، وغير ذلك من صور الاشتغال التي لا تكتنز في جملتها حيثية تبيين المعاني وإن لم تتقيد بها على التمام كما في المرحلة الثانية فضلًا عن أن تكتنز هذه الحيثية في ذاتها ويقوم عليها وحدها بلا توسّع فيما وراءها كما في المرحلة الأولى.

يقول الذهبي في حديثه عن التفسير في العصر الحديث: «...ولقد ظل الأمر على هذا، وبقي التفسير واقفًا عند هذه المرحلة -مرحلة الركود والجمود- لا يتعداها، ولا يحاول التخلص منها. حتى جاء عصر النهضة العلمية الحديثة، فاتجهت أنظار العلماء الذين لهم عناية بدراسة التفسير إلى أن يتحرروا من قيد هذا الركود، ويتخلصوا من نطاق هذا الجمود، فنظروا في كتاب الله نظرة -وإن كان لها اعتماد كبير على ما دوَّنه الأوائل في التفسير- أثَّرت في الاتجاه التفسيري للقرآن تأثيرًا لا يسعنا إنكاره، ذلك هو العمل على التخلص من كل هذه الاستطرادات العلمية، التي حُشِرت في التفسير حشرًا ومُزِجت به على غير ضرورة لازمة، والعمل على تنقية التفسير من القصص الإسرائيلي الذي كاد يذهب بجمال القرآن وجلاله، وتمحيص ما جاء فيه من الأحاديث الضعيفة أو

الموضوعة على رسول الله ﷺ أو على أصحابه -عليهم رضوان الله تعالى-، **وإلباس التفسير ثوبًا أدبيًّا اجتماعيًّا، يُظهر روعة القرآن، ويكشف عن مراميه الدقيقة وأهدافه السامية، والتوفيق بجد بالغ وجهد ظاهر بين القرآن وما جَدَّ من نظريات علمية صحيحة**، على تفاوت بين الموفقين في الغلو والاعتدال، وكان ذلك من أجل أن يعرف المسلمون وغير المسلمين أن القرآن هو الكتاب الخالد، الذي يتمشى مع الزمن في جميع أطواره ومراحله»[1].

ويقول محمد إبراهيم شريف: «وحيث كان تفسير القرآن الكريم هو قطب رحى الفكر الإسلامي... فقد كانت قضية التجديد فيه وشرعية هذا التجديد وأسسه -مسايَرةً لروح العصر من جهة، وتمثّلًا صحيحًا لطبيعة الفكر الإسلامي من جهة ثانية[2]- **مثارَ الاهتمام من حيث مواكبة التفسير القرآني لقضايا الأمة التي يفرضها العصر والتزامه بتقديم كلمة القرآن فيما يعترضها -في نهضتها الجديدة- من مشكلات، ومن هنا بدَا واضحًا في التفسير الجديد اعتناؤه بجانب التطبيق الواقعي الذي ميزه كثيرًا عما سبقه من تفسيرات العصور السابقة**، كما

(١) التفسير والمفسرون، (٢/ ٣٦٣- ٣٦٤).

(٢) هذا الكلام فيه نظر؛ لأن التجديد للمعرفة التراثية يكون بإعادة استلهامها وفتح منافذ جديدة في ضوء هذا الاستلهام وليس الخروج عنه كلية كما سنبين.

تشهد على ذلك أية نظرة سريعة -فضلًا عن أن تكون فاحصة دارسة- تُلقَى على تفسير حديث، وآخر مما ينتمي لعصور سالفة»[1].

ويقول أيضًا بعدما بيّنَ حرص المفسِّر المعاصر على الارتباط بمعالجة قضايا الأمة والاهتمام بمشكلات العصر وتقديم علاج قرآني لها، قال: «ومن الحق أن المفسر العصري في حرصه المشار إليه قد اضطرته إليه الظروف السياسية التي تحياها الأمة العربية، والمرحلة الاجتماعية التي تجتازها، **وهكذا أصبح المفسر أكثر عناية بالجانب التطبيقي في تفسيره للنص يتعمق الصلة بين مفهومه وواقع المجتمع**[2]**، سواء أكانت الصلة اجتماعية أم علمية أم غيرها**»[3].

فالتفسير في هذه المرحلة يغلب عليه الاهتمام بما وراء المعنى، وهذه الاتجاهات التي يجري تصنيفه عادة إليها في بعض الدراسات؛ من تفسير هدائي وعلمي وأدبي، فإنها وإن كانت بينها اختلافات إلا أن الإطار الجامع للاشتغال التفسيري فيها جميعًا وفي غيرها كالتناول الموضوعي للسور = هو معالجة ما

(١) اتجاهات التجديد في تفسير القرآن الكريم، (ص٥)، محمد إبراهيم شريف، دار السلام، ط: الأولى، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

(٢) هذه الجملة فيها قلق ولعل المراد: يعمق الصلة بين مفهوم النص وواقع المجتمع.

(٣) اتجاهات التجديد في تفسير القرآن الكريم، (ص١٨٧)، محمد إبراهيم شريف.

هو فوق المعنى، وهي معالجة لا تكتنز حيثية التبيين بأيّ صورة مما كان قبل ذلك في المرحلة الأولى والثانية من مراحل التفسير[1].

وهذه المرحلة الثالثة تبدأ بنظرنا من أواخر القرن الرابع عشر الهجري حتى العصر الحالي؛ فمنذ أواسط هذا القرن اتخذت الكتابات التفسيرية هذا المنعطف والذي بدأ تقريبًا مع كتابات أمين الخولي (١٣٨٥هـ- ١٩٦٦م) وكتابات عائشة عبد الرحمن (١٤١٩هـ- ١٩٩٨م) صاحبة (التفسير البياني)[2]، ثم تتابعت بعد ذلك منتِجة سيلًا هادرًا من النتاج التفسيري الذي اتخذ أشكالًا فنية متنوعة؛ فكان منه -إضافة لكتب التفسير- جملة أنماط أخرى -هي الأكثر هيمنة على النتاج التفسيري في هذه المرحلة- كالمقالات والكتب التي تتناول موضوعًا قرآنيًّا معيّنًا؛ كالعفو في القرآن، والرحمة في القرآن، والمرأة في القرآن، والعقل في القرآن، والعدل في القرآن...إلخ.

(١) يلاحظ أنه لا يمكن الانطلاق لأيّ معالجةِ أمرٍ مما هو فوق المعنى دون فهم المعنى أولًا، ولهذا فإن التفسير في هذه المرحلة وإن قام على استلهام المعنى -بغض النظر عن بروز ذلك فيه وتفاوت هذا البروز-، إلا أنه لا ينشغل بالمعنى من حيث هو، وإنما يستلهمه لينطلق في الفضاءات التي يقصد إليها مما هو فوق المعنى، ولهذا قلنا بأن اشتغاله لا يكتنز حيثية التبيين ولا حتى بما كان في المرحلة الثانية السابقة عليه.

(٢) يعتبر أمين الخولي رائد فكرة التفسير الأدبي كما هو معلوم، وقد حاول التأصيل لهذه الفكرة بصورة أكبر من التطبيق عليها؛ ولذا حاولت عائشة عبد الرحمن استدراك هذا النقص التطبيقي بتفسيرها البياني الذي شرعت في إصداره إبّان حياة أمين الخولي نفسه.

يقول إبراهيم شريف وهو يبين الأنماط الحديثة لتفسير القرآن خلافًا لما كان سائدًا فيه من الطريقة المتسلسلة التي تتبع الآي واحدة تلو أخرى: «من الأشكال الفنية والطرق الجديدة ما يُعرف باسم الطريقة الموضوعية أو المنهج الموضوعي، كأن يلتزم المفسر -لا بآيات وسور مرتبة يفسرها- بل بموضوع قرآني بعينه، يجمع الآيات الواردة فيه مرتبة حسب نزولها أو بترتيب توقيفها ليخلص منها في النهاية بعد تحليلها وتفسيرها إلى الكلمة القرآنية النهائية في الموضوع»[1].

ويضيف بعد ذلك فيقول: «ومن هذه الأشكال أيضًا ما يجمع بين هذه الطريقة الموضوعية الجديدة والطريقة التقليدية القديمة في آنٍ معًا... كما أن منها ما يسمى بالمقالة التفسيرية التي يُدار الحديث فيها حول فكرة بعينها أو رأي محدد يعتضد له بما ورد من آيات قرآنية في موضوعه وتشهد لفكرة المفسِّر أو رأيه المحدد»[2].

ولا شك أن التتبع التاريخي للمقالات التفسيرية وكتابات التفسير الموضوعي -اللذَين يتموضع فيهما قطاع واسع جدًّا من النتاج المعاصر- هو من الصعوبة بمكان ويحتاج لجهد مؤسسي لا يسعنا القيام به هاهنا؛ ولذا فإننا

(١) اتجاهات التجديد في تفسير القرآن الكريم، (ص٦٣)، محمد إبراهيم شريف.

(٢) اتجاهات التجديد في تفسير القرآن الكريم، (ص٦٣)، محمد إبراهيم شريف.

سنعدل عن عرض النتاج الخاص بهذه المرحلة، لا سيما وأننا نعتقد أن أمره معروف ومشتهر بين الدارسين بشكل عام.

خصائص التفسير في هذه المرحلة:

أولًا: عدم بروز أيّ نسق خاص للتفسير:

فالتفسير في هذه المرحلة لا يبرز له نسق محدد من حيث هو مجال معرفي، حيث يبدو مجالًا شديد السعة وليس له أيّ حيثية خاصة ولا نسق اشتغال معين في ارتباطه بالنص بالقرآني؛ فلا يظهر في الممارسة التفسيرية في هذه المرحلة قيامها على النظر في النص القرآني من حيثية محددة بغض النظر عن درجة الالتزام بهذه الحيثية وتباينها قوة وضعفًا، ولكن هناك حالة انعدام لوجود هذه الحيثية؛ فالتفسير أضحى فيها -كما سنبين- هو كل نشاط ثقافي يعتمد في تأسيسه على القرآن الكريم، وهذا النشاط الثقافي ليس له حدود معينة أو حيثية خاصة يتميز بها في النظر للنص القرآني؛ كأن يحرر معنى النص أو يستنبط الأحكام وإنما هو محاولة لاستجلاء الرؤية الكلية للقرآن إزاء العديد من القضايا ومن شؤون الحياة المختلفة والمتنوعة، وهو أمر لا يمكن للناظر معه لحظ حيثية مجال التفسير أو الإحاطة بمفهوم منضبط لهذا التفسير أو فهم طبيعة الثمرة المتحصلة من وراء الاشتغال به، ولا معرفة أهدافه وغاياته، وإنما هو فضاء شديد العمومية والمرونة يتشكل كلية تبعًا للطرح الخاص بكل مفسر،

دون أن يكون للفن في ذاته نسق وإطار عام وحيثية محددة يدور من خلالها الممارسة كما هو الشأن في العلوم والمعارف التي تحتفظ عادة بسياج مؤطر لها يتم الاشتغال عبره ويتتابع فيه ومن خلاله.

ثانيًا: عدم وجود أيّ قدر من التراكم المعرفي في التفسير:

فلا يظفر الناظر في هذه المرحلة بنقطة محددة يقع التراكم المعرفي فيها كما هو الشأن في الفنون، وإنما هي توجهات متباينة في أصلها، دون أن يكون هناك حيثية محددة جامعة يتم تعاطي النص القرآني في ضوئها ويجري التتابع على خدمتها وتتكامل الجهود في العمل عليها من جوانب اشتغال مختلفة كما كان في المرحلة الأولى مثلًا، وهي وضعية متفهمة بصورة عامة في ضوء عدم وجود حيثية معينة للاشتغال التفسيري، الأمر الذي لا يجعلنا في المقام الأول أمام فن محدد الملامح حتى نتصور وقوع تراكم معرفي في ساحته.

وتجدر الإشارة لما يأتي:

أولًا: يلاحظ في هذه المرحلة وجود قطْع معرفي مع ما كان سائدًا من أمر التفسير، فعلى امتداد تاريخ التفسير لاحظْنَا سيادةً لحيثية التبيين وإن تنوّعت درجة الارتباط بها ما بين تقيد تام تبلور في المرحلة الأولى أو عدم تقيد على التمام كما في المرحلة الثانية، بينما في هذه المرحلة الثالثة نلاحظ انفلاتًا كليًّا من هذه الحيثية والانطلاق بالفن وفق رؤية لم تكن قائمة في ساحته أبدًا على هذا

النحو، فعلى امتداد تاريخ التفسير كان هناك مشغل واضح -وإن تفاوتت درجة هذا الوضوح- يتمثل في نص يحتاج لتبيين بالأساس ويحاول المشتغل بالتفسير القيام بهذا الدور، **ولكن في هذه المرحلة صرنا أمام نص لا نشتغل أصلًا ببيان دلالاته واستجلاء معانيه وإنما نكشف عن رؤيته الفكرية تجاه القضايا والمشاغل الحياتية المتنوعة، وبهذا صار التفسير كل نشاط ثقافي يعتمد في تأسيس موقفه الفكري على فهمٍ معيّن للنص القرآني.**

يقول صاحب إحدى الدراسات التحليلية لاتجاهات التفسير في العصر الحديث: «وهكذا تتسع دائرة التفسير أمامنا، ويصبح أفق التفسير على هذا التعريف عريضًا شاملًا لكل ألوان الفكر المؤسس على فهم معين للنص القرآني، مهما تكن الصورة الفنية لهذا التفسير»[1].

ويقول صاحب اتجاهات التجديد في تفسير القرآن الكريم: «لا بد أن نقرر أن تعريفات العلماء لعلم التفسير من التهانوي إلى أبي حيان الأندلسي، إلى الزركشي -تلتقي جميعًا عند معنى الإبانة لكلام الله تعالى، والعلم بأصول يُعرف بها نزول الآيات، وشؤونها وأقاصيها، والأسباب النازلة فيها، دون أن

(١) الفكر الديني في مواجهة العصر؛ دراسة تحليلية لاتجاهات التفسير في العصر الحديث، (ص٩٩)، ط: الثانية، بيروت-لبنان، دار العودة، ١٩٧٩، (ص٩٥) نقلًا عن اتجاهات التجديد في تفسير القرآن الكريم.

تحدد نمطًا معينًا أو شكلًا محددًا يلتزمه المفسر، وفي حدود الإطار العام لهذه التعريفات، **ومن واقع الأنشطة العلمية التي تتعرض للقرآن الكريم بالشرح والدرس يمكن أن نُعِدّ من التفسير كل نشاط ثقافي يعتمد في تأسيس موقفه الفكري على فهم معيّن للنص القرآني**، سواء في ذلك النمط المسلسل الذي ورثناه عن السلف في خطة التفسير أو غير ذلك من الأنماط التي تأخذ أسلوب المقال أو طريقة التفسير الموضوعي، أو طريقة التفسير التحليلي الموضوعي»[1].

ولا شك أن هذا التحول يمثل قطعًا جليًّا مع ماضي التفسير وتغييرًا جذريًّا في الهدف الذي يراد من وراء الممارسة التفسيرية والدور المنوط بالمفسر والثمرة المرجوة من التفسير وجِهات الاستمداد الخاصة بالممارسة التفسيرية.

ثانيًا: يلاحظ في هذه المرحلة وجود نتاج تفسيري متأطر بنسق الاشتغال الحاصل في المرحلتين الأولى والثانية؛ كتفسير الشنقيطي وتفسير ابن عاشور وتفسير السعدي وتفسير سيد طنطاوي وغير ذلك، إلا أن هذا لا يُشكِل على تحقيبنا؛ لأن هذه التفاسير تبدو قليلة جدًّا إزاء بقية النتاج التفسيري في هذه المرحلة والذي يصطبغ بصورة عامة بالانشغال كلية بما وراء المعنى.

(١) اتجاهات التجديد في تفسير القرآن الكريم، (ص٩٨).

ثالثًا: يلاحظ في هذه المرحلة كذلك بروز العديد من النتاج التفسيري الذي يقوم على بيان المعاني وذكر المعاني بصورة مباشرة، كالمختصرات التفسيرية والتفاسير الميسَّرة، وهذه الكتابات رغم حضورها البارز في هذه المرحلة، إلا أنها لا تُبرِز حضورًا للاهتمام بحيثية التبيين؛ لأن هذه الكتابات التفسيرية هي محاولات لاختصار التفسير وتقريبه للقراء، وليست ممارسة تفسيرية تنطلق من حيثية التبيين وتعمل على معالجة ومقاربة المادة التفسيرية في ضوء ذلك.

رابعًا: تحفل هذه المرحلة بخلع لقب التجديد التفسيري على طبيعة الاشتغال الذي تقوم عليه من الاهتمام بما وراء المعنى التفسيري، واعتبار هذا الأمر بمثابة تجديد للتفسير عما كان عليه في سابقه من الاهتمام بتبيين المعاني وما يرتبط به، **في حين أن الناظر يجد أن هذا التجديد يقوم على القطع بصورة عامة مع الحيثية التي هيمنت على تاريخ التفسير ولا يبرز كناتج لإعادة تأويل الجهد التفسيري السابق ذاته واستلهامه في نسق جديد كما العادة في حدوث الطفرات العلمية في الفنون والمجلات المعرفية، وإنما هو مرتكز كلية على افتراع ممارسة غير مطروقة في التراث التفسيري والتوجه للكتابة فيها والتي تتمثل في الاهتمام بما وراء المعنى، الأمر الذي يجعل الممارسة التجديدية وكأنها بذلك تتجاهل الجهد السابق أو تتعامل معه كأنه ليس موجودًا، وتنطلق في هذا الجديد الذي لاح فيها، وهو ما يمنع من وقوع التراكم المعرفي وإنتاج معرفة تفسيرية تكون امتدادًا للتراث ولبنة تضاف عليه، كما يجعل دعوى**

التجديد التفسيري ليست مرهونة كما هو المألوف بالموقف من الجهود السابقة والتعاطي معها والتفتيش في ثناياها لإيجاد إشكالات معرفية معيّنة والنهوض لحلها، وإنما الخروج عن هذه الجهود كلية والبحث عن زاوية جديدة غير مطروقة فيها أصلًا، وهو ما يجعل التجديد بهذه الصورة يكون تجديدًا منبتّ الصلة بالتراث وليس اشتباكًا معه، وهذا أمر شديد الخطر في ساحة الفنون ويؤذن بانقطاعات معرفية وموت للعلوم التراثية وارتباكات هائلة في الجهد المعرفي في ساحة هذه العلوم وتشتت وضياع لهذه الجهود دون تحقيق أيّ تراكم علمي مفيد في دائرة الفنون التراثية ويُعِين على إكمال مسيرة هذه الفنون[1].

(١) لعل ما ذكرناه من إشكال وضعية حيثية التفسير في هذه المرحلة يفسر لنا إشكال مسألة التجديد التي نلمسها في النتاج التفسيري المعاصر تحديدًا دون أنْ نقف على مسبباتها العلمية، وأنّ عدم انضباط حيثية هذا المجال بالأصالة مهّد -تبعًا لتطورات معيّنة كما سنشير- للانفلات الكلي من حيثية كانت لها سيادة في المجال بغض النظر عن درجة هذه السيادة، وبالتالي صارت دعاوى التجديد في الممارسة التفسيرية تأتي لمن يتأملها على خلاف ما هو طبيعي في نسق الفنون؛ فالتجديد يقوم على استلهام المعرفة التراثية وإعادة تأويلها وفتح أفق جديد فيها، ولا يكون صفريًّا يحاول ابتداع نسق جديد في الممارسة ليس له علاقة بالقديم ولا اتصال به وليس ناتجًا من الاشتباك مع هذا القديم، الأمر الذي يفضي ولا بد لتحييد المعرفة السابقة ويؤدي لتجاهلها وحدوث قطيعة في التعاطي معها، وفي رأينا أنّ هذا النمط من التجديد يحمل في طيّاته اعترافًا بعدم مشروعيته من حيث هو، وأنّ مشروعيته مكتسبة فقط من عنوان التجديد الذي يضعه لا غير، **فالموروث المعرفي لا بد من المراكمة عليه، والحيثيات الكبرى المؤطّرة للعلوم لا بد من هضمها والاشتباك الدائم معها وقتلها بحثًا؛ لتحدث عملية التدافع المعرفي التي تنهدم معها مسارات معرفية معينة وتظهر أخرى بديلًا عنها، فيأتي بذلك التجديد التفسيري** =

وبذلك نكون قد أنهينا الكلام على المراحل الثلاث لعلم التفسير، والرسم الآتي يوضح هذه المراحل:

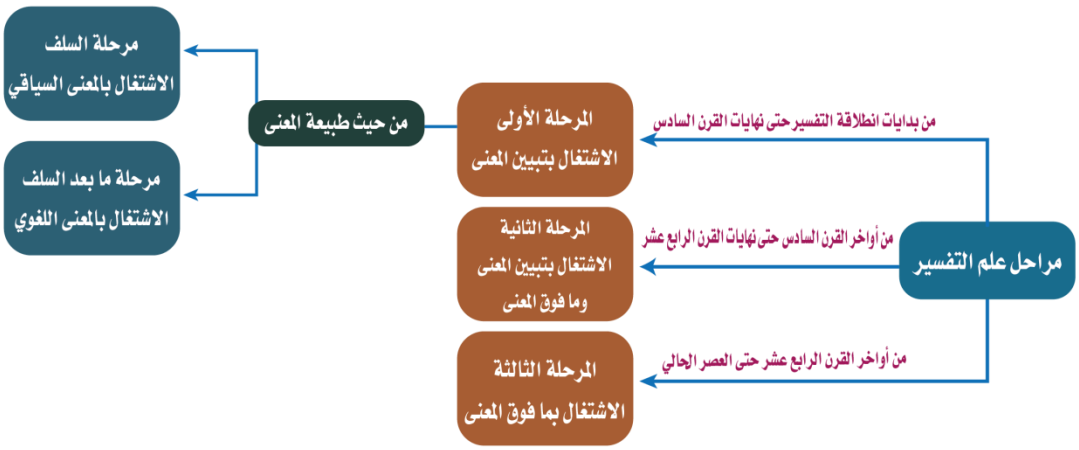

لقد مر التفسير بثلاث مراحل رئيسة؛ فبدأ بتبيين معاني النص القرآني (على خلاف في مفهوم هذا المعنى)، ثم انتقل لتبيين المعاني إضافة لأغراض أخرى تختلف بحسب مشاغل المفسرين، ثم تحول كلية للكشف والبيان عن رؤى النص تجاه مختلف القضايا والشؤون التي عرَض لها وعالجها.

=

كناتج طبيعي في التعاطي مع التراث التفسيري وليس منبتّ الصلة به وبالجهود التي قامت في ساحته، ويكون التجديد هو إعادة بعث للعلم، الأمر الذي تتجدد به المعارف والذات الحضارية ككل، ولا يكون انطلاقًا من لحظة الصفر، هذه الانطلاقة التي لا يمكن أن يقع معها إنتاج معرفة تراثية أو تجديد لهذه المعرفة بأيّ صورة من الصور.

إننا وفي ضوء ما ذكرنا من هذه المراحل الثلاث للتفسير وما بيّناه قبلُ من تفصيلات تتعلق بها، يمكن أن نلحظ جملة أمور؛ بعضها يتعلق بهذه المراحل وبعضها يتعلق بالتفسير بشكل عام:

أولًا: مراحل التفسير؛ ملحوظات عامة:

يلاحظ من خلال العرض السالف لمراحل التفسير ما يأتي:

أولًا: المرحلة الأولى في تاريخ التفسير تمثل نسق اشتغال ظاهر الممايزة عن المرحلة الثانية والثالثة، كما أنها تغطي مرحلة شديدة الأهمية من الفن وهي بدايات ممارسة هذا الفن وانطلاقته الأولى، وكذا يقع فيها جملة من أهم رجال الفن وأبرز مدوناته.

ثانيًا: المرحلة الأولى تكتنز اختلافات مهمة في طبيعة المعنى التفسيري، وتبرز فيها مرحلة السلف بشكل خاص كمرحلة لها نسق اشتغال شديد الفرادة في دلالته على وجود نسق معرفي له اشتغال خاص يتمثل في بيان المعنى المراد، وليس مجرد بيان المعنى اللغوي الذي لا يظهر فيه للبيان التفسيري كبير تمايز عن البيان اللغوي.

ثالثًا: المرحلة الثانية هي الأطول زمنيًّا والأكثر من حيث أعداد التفاسير، بل إن هذه المرحلة هي التي يتموضع فيها جُلّ النتاج التفسيري عبر التاريخ.

المرحلة الثالثة هي أقل المراحل من حيث الامتداد الزمني، كما أنها تحظى رغم ذلك بنتاج تفسيري كبير وهائل وشديد التنوع[1].

رابعًا: المرحلة الثانية تحتاج لبحث في أسباب نشأتها والتجارب التي أفضت لتشكّلها وعدم تقيدها على التمام بحيثية التبيين التي كانت قبلها، ونشير هاهنا -من باب الإفادة وإثراء التفاكر في هذا الجانب- لتفسير الزمخشري تحديدًا؛ لخصوصية هذه الممارسة التفسيرية في غرس البحث عن النكات البلاغية -والتي لا تتصل أحيانًا بالتبيين- في مفهوم الممارسة التفسيرية واعتبار ذكر النكات واللطائف البيانية هدفًا مقصودًا في ذاته من وراء الممارسة التفسيرية بجانب الاهتمام بالمعاني، وليس شيئًا عارضًا قد يرِد ذكره في ثنايا الممارسة التفسيرية بما يعين على ضبط المعاني وتحصيلها لا غير.

وتأمل كيف يقول الزمخشري: «اعلم أنّ متن كلّ علم وعمود كل صناعة طبقات العلماء فيه متدانية، وأقدام الصناع فيه متقاربة أو متساوية، ...وإنما الذي تباينت فيه الرتب، وتحاكّت فيه الركب، ...وعظم فيه التفاوت والتفاضل، ما في العلوم والصناعات من محاسن النكت والفِقَر، ومن لطائف معان يدق فيها مباحث للفِكَر، ومن غوامض أسرار، محتجبة وراء أستار، لا يكشف عنها من

(١) يحتاج هذا النتاج لقاعدة بيانات مرتبة تضع بين أيدي الباحثين خارطة منضبطة لهذا النتاج وتقوم بالتحديث المتتابع وفق مستجدات هذا النتاج بالغ الكثرة.

الخاصة إلا أوحدهم وأخصهم، ...ثم إنّ أملأ العلوم بما يغمر القرائح، وأنهضها بما يبهر الألباب القوارح من غرائب نكت يلطف مسلكها، ومستودعات أسرار يدق سلكها؛ علم التفسير الذي لا يتم لتعاطيه وإجالة النظر فيه كل ذي علم، كما ذكر الجاحظ في كتاب نظم القرآن، فالفقيه وإن برز على الأقران في علم الفتاوى والأحكام، والمتكلم وإن بز أهل الدنيا في صناعة الكلام، وحافظ القصص والأخبار وإن كان من ابن القِرِّيَّة أحفظ، والواعظ وإن كان من الحسن البصري أوعظ، والنحوي وإن كان أنحى من سيبويه، واللغوي وإن علك اللغات بقوّة لحييه، لا يتصدّى منهم أحد لسلوك تلك الطرائق، ولا يغوص على شيء من تلك الحقائق إلا رجل قد برع في علمَين مختصين بالقرآن، وهما علم المعاني وعلم البيان، وتمهّلَ في ارتيادهما آونة، وتعبَ في التنقير عنهما أزمنة...»[1]. إن هذا الصنيع الذي قام به الزمخشري هو الذي مهّد

(١) تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، (٢/ ١)، دار الكتاب العربي- بيروت، ط: الثالثة- ١٤٠٧هـ. وتأمل كيف علّق السيوطي على قول الزمخشري السابق في سياق بيان أن الزمخشري لا يجحد تلقي التفسير من الحديث والآثار، فقال: «وإنما مقصوده ما أشار إليه أوّلًا **أن القدر الزائد على التفسير من استخراج محاسن النكت والفقر ولطائف المعاني التي يستعمل فيها الفكر**، وكشف الأستار عن غوامض الأسرار، وبيان ما في القرآن من الأساليب، وما تضمنه من وجوه البلاغة في التراكيب = لا يتهيّأ له إلّا مَن برع في هذين العلمَين، وتبحّر في هذين الفنَّين...». وتعليق السيوطي ظاهر في إبرازه لفكرة التوسع في ممارسة الزمخشري عن حد التفسير والانشغال بتبيين المعنى. نواهد الأبكار وشوارد =

بنظرنا لزحزحة الاهتمام بالتبيين كسياج مؤطر للاشتغال التفسيري ليكون هذا الاشتغال مأطورًا بأهداف أخرى بجانب التبيين، هذه الأهداف التي تنوعت بحسب طبيعة اهتمام المفسرين بعد ذلك، وترجع مركزية الزمخشري هاهنا في كون تفسيره وتجربته التفسيرية، وإن جرى نقدها بكثافة فيما يتعلق باعتزاليات الزمخشري وبعض المعاني التي أسسها وفقًا لمذهبه الاعتزالي لا غير، إلا أنه تمّ قبولها كممارسة تفسيرية من حيث هي، بل والثناء عليها، كما أنها حظيت بتداول موسع جدًّا[1]؛ ولذا كان لها أثرها برأينا في حدوث الانعطافة الثانية في تاريخ التفسير، والأمر بحاجة لمزيد بحث.

=

الأفكار =حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي، جامعة أم القرى- كلية الدعوة وأصول الدين، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٥م، (١/ ٨).

(١) يقول السيوطي في بيان هذا التداول: «ولما كان كتاب الكشاف هو الكافل في هذا الفنّ [المعاني والبيان] بالبيان الشافي اشتهر في الآفاق اشتهار الشمس، وجهر به في محافل المجالس بين الفضلاء من غير همس، واعتنى الأئمة والمحققون بالكتابة عليه، وتسارع العلماء والفضلاء في المناقشة والمنافسة إليه: فمِن مميِّز لاعتزالٍ حادَ فيه عن صوب الصواب، ومن مناقِش له فيما أتى به من وجوه الإعراب، ومن محشٍّ وضّح ونقح، وتمم ويمم، وفسر وقرّر، وحبّر وحرّر، وجال وجاب، واستشكل وأجاب. ومن مخرّج لأحاديثه عزَا وأسند، وصحح وانتقد. ومن مختصر لخّص وأوجز، وكمّل ما أعوز...» نواهد الأبكار وشوارد الأفكار، (١/ ٩).

خامسًا: تُمثّل المرحلة الثالثة قطيعة معرفية ظاهرة مع المراحل السابقة عليها، حيث قامت على نسق اشتغال مباين تمامًا لما كان قبل ذلك في تاريخ التفسير[1]، وهذا الأمر بحاجة للدرس في سياق نشأته وطريقة تشكّله والممارسات التي أفضت لولادته، ومن باب إثراء التفاكر فإننا نشير لتفسير المنار تحديدًا؛ نظرًا لصراحة هذه التجربة في مهاجمة حيثية التبيين بصورة عامة وما يتصل بها، والانطلاق مما يخالفها.

وتأمل كيف يقوم محمد عبده: «التفسير قسمان؛ أحدهما: جافٍ مبعدٌ عن الله وعن كتابه، وهو ما يقصد به حلّ الألفاظ وإعراب الجمل وبيان ما ترمي إليه تلك العبارات والإشارات من النكت الفنية، وهذا لا ينبغي أن يسمى تفسيرًا، وإنما هو ضرب من التمرين في الفنون كالنحو والمعاني وغيرهما. ثانيهما: وهو التفسير الذي قلنا: إنه يجب على الناس -على أنه فرض كفاية-،

(١) جدير بالنظر أنّ ما جعلنا نخص هذا بالنتاج المعاصر رغم أن النتاج التفسيري السابق في هذه المرحلة لم يتقيد بحيثية التفسير = هو أنّ بقاء ارتباط النتاج التفسيري التراثي السابق في هذه المرحلة بحيثية التبيين شكّلَ مانعًا من استمرار قدرٍ من التماسك العام في نسق الفن وعدم وقوع انقطاعات جذرية في ساحته؛ لوجود نواة يدور حولها الاشتغال بصورة عامة وإن لم يتقيد بها على التمام، في حين أن الطرح المعاصر لكونه تخلى عن هذا الارتباط بحيثية التبيين فقَدَ هذه النواة بصورة تامة فانفلت الأمر بصورة كلية وصار التجديد فيه هو خروج عن التقليد التفسيري برمّته، وبالتالي صار الأمر ضبابيًّا ومنبتًّا عن التراث ولا ينتج معرفةً تفسيرية تراثية بالأساس أو جهودًا تتكامل مع القائم في التراث التفسيري.

هو الذي يستجمع تلك الشروط لأجل أن تستعمل لغايتها، وهو ذهاب المفسّر إلى فهم المراد من القول، وحكمة التشريع في العقائد والأحكام على الوجه الذي يجذب الأرواح، ويسوقها إلى العمل والهداية المودعة في الكلام؛ ليتحقق فيه معنى قوله: ﴿هُدًى وَرَحْمَةً﴾ ونحوهما من الأوصاف، فالمقصد الحقيقي وراء كلّ تلك الشروط والفنون هو الاهتداء بالقرآن»[1]. كما حاول محمد عبده التأسيس لهذه المخالفة في الممارسة التفسيرية، وتأمل كيف يقول: «وليت أهل العناية بالاطلاع على كتب التفسير يطلبون لأنفسهم معنى تستقر عليه أفهامهم في العلم بمعاني الكتاب، ثم يبثونه في الناس ويحملونهم عليه. ولكنهم لم يطلبوا ذلك، وإنما طلبوا صناعة يفاخرون بالتفنن فيها، ويمارون فيها من يباريهم في طلبها، ولا يخرجون لإظهار البراعة في تحصيلها عن حد الإكثار من القول، واختراع الوجوه من التأويل، والإغراب في الإبعاد عن مقاصد التنزيل، إن الله تعالى لا يسألنا يوم القيامة عن أقوال الناس وما فهموه وإنما يسألنا عن كتابه

(١) تفسير المنار، (١/ ٢٢)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م. وفي بيان طريقة الشيخ محمد عبده يقول رشيد رضا: «كانت طريقته في قراءة الدرس على مقربة مما ارتآه في كتابة التفسير، وهو أن يتوسع فيه فيما أغفله أو قصر فيه المفسرون، ويختصر فيما برزوا فيه من مباحث الألفاظ والإعراب ونكت البلاغة، وفي الروايات التي لا تدل عليها ولا تتوقف على فهمها الآيات، ويتوكّأ في ذلك على عبارة (تفسير الجلالين) الذي هو أوجز التفاسير، فكان يقرأ عبارته فيقرّها أو ينتقد منها ما يراه منتقَدًا، ثم يتكلم في الآية أو الآيات المنزلة في معنى واحد بما فتح الله عليه مما فيه هداية وعِبرة». تفسير المنار، (١/ ٢٢).

الذي أنزله لإرشادنا وهدايتنا، وعن سُنّة نبيّه الذي بيّنَ لنا ما نُزِّل إلينا: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، يسألنا هل بلَغتكم الرسالة؟ هل تدبرتم ما بُلِّغتُم؟ هل عقلتم ما عنه نُهيتم وما به أُمرتم؟ وهل عملتم بإرشاد القرآن، واهتديتم بهدي النبي واتبعتم سُنته؟ عجبًا لنا ننتظر هذا السؤال ونحن في هذا الإعراض عن القرآن وهديه، فيا للغفلة والغرور»[1].

وهذا التأسيس الذي قام به محمد عبده للمسلك التفسيري الذي بدَا له مهّد بطبيعة الحال لظهور ممارسات تفسيرية قائمة على القطع مع الماضي

(١) تفسير المنار، (١/ ٢٣)، وقد أسس محمد عبده في هذه المقدمة لهذه النظرة مبينًا هدف المفسِّر في ضوء جهات الاستمداد التي عليه النهل منها، والتي جعل منها العلم بأحوال البشر والعلم بوجه هداية البشر كلهم بالقرآن، ومما ذكره في ذلك قوله: «أنا لا أعقل كيف يمكن لأحد أن يفسر قوله تعالى: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾[البقرة: ٢١٣] الآية، وهو لا يعرف أحوال البشر، وكيف اتحدوا، وكيف تفرقوا؟ وما معنى تلك الواحدة التي كانوا عليها؟ وهل كانت نافعة أم ضارة؟ وماذا كان من آثار بعثِهِ النبيين فيهم؟

أجملَ القرآن الكلام عن الأمم، وعن السنن الإلهية، وعن آياته في السماوات والأرض، وفي الآفاق والأنفُس، وهو إجمالٌ صادر عمن أحاط بكل شيء علمًا، وأمَرنا بالنظر والتفكر، والسير في الأرض لنفهم إجماله بالتفصيل الذي يزيدنا ارتقاءً وكمالًا، ولو اكتفينا من علمِ الكون بنظرة في ظاهره، لكُنّا كمَن يعتبر الكتاب بلون جلده لا بما حواه من علم وحكمة». تفسير المنار، (١/ ٢١). وقد تكلم رشيد رضا في مقدمة التفسير عن جهات الاستمداد والعلوم التي يجب على المفسر الإحاطة بها ليمارس التفسير وضمّنها ما ذكره محمد عبده من أهمية العلم بالتاريخ والسنن وأحوال البشر والعلم بوجه هداية البشر كلهم بالقرآن.

التفسيري كليةً، وهو ما تمثّل في الاشتغال بما وراء المعنى. وترجع أهمية تجربة المنار بشكل خاص نظرًا للحفاوة الكبيرة الحاصلة لها وثناء العلماء عليها وقبولها باعتبارها تمثّل بداية للتجديد التفسيري ونواة له[1]، والأمر بحاجة لمزيد بحث.

ثانيًا: فن التفسير؛ ملحوظات عامة:

إننا ومن خلال ما سبق من استعراض مراحل التفسير يمكننا تسجيل الملحوظات الآتية فيما يتعلق بالتفسير ذاته:

أولًا: يبرز لنا فن التفسير كنسق معرفي قامت فيه جهود كثيرة لكن تعتريه اختلافات شديدة المركزية ولم ينتظمه وحدة في التصور لمرتكزات المجال؛ فهناك عدم تقيد بحيثية محددة للمجال، وكذا هناك اختلاف جذري في الممارسات التي تقيدت بحيثية معينة، الأمر الذي يؤثر -في ضوء هذا الاختلاف- بشكل مباشر على اصطلاح المجال في ذاته وطبيعة مفهومه؛ **فالممارسة الأكثر إبرازًا لنسق علمية التفسير -العناية ببيان المعنى السياقي- لا يدل عليها اصطلاح المجال ولا يبدو مستوعبًا لها ومعبرا عنها**، كما أن هناك مرحلة في الفن تقوم على إحداث قطيعة معرفية مع تاريخ الفن برمّته، وهذه

(١) يراجع مثلًا فصل (التجديد التفسيري وبذوره في مدرسة المنار): اتجاهات التجديد في التفسير، (ص١١٥)، إبراهيم شريف.

الإشكالات التي أنتجها التحقيب من المهم أن تكون محل اشتغال من قِبل الدارسين؛ لتعذر سير العلم ورسم آفاق النهوض به وهو على هذا النحو؛ ففي ضوء هذه الإشكالات يبدو التفسير بحاجة إلى إعادة تأسيس وضبط علمي لمرتكزاته الكبرى (حيثية المجال ومفهومه ومفهوم المفسر وأدوات التفسير)، وذلك بأن تناقَش مسارات الفن التي انتظمته عبر التاريخ، ويتم تحرير مرتكزاته في ضوء ذلك النقاش، حتى يتم الاتفاق على وحدة ما في تصور هذه المرتكزات أولًا ثم تترتب الجهود في ساحة المجال بحسب هذا التأسيس؛ فذاك ما يجعل هذا المجال يتهيأ عبر الجهود الحاصلة في ساحته لاستئناف دورة جديدة من حياته تكون أكثر إثراء لساحته وتحقيقًا لغاياته[1].

ثانيًا: المرحلة الثالثة في التفسير -وهي المرحلة المعاصرة- تعدُّ مرحلة شديدة الخطر؛ لقيامها على القطع المعرفي مع تاريخ الفن، ما يجعلها والنتاج المتمخض عنها بحاجة لدراسات تقويمية جادّة تتبع مسارات الاشتغال الحاصلة فيها وتبين الموقف منها وكيفية موضعتها وشرعية تصنيفها كنتاج تفسيري في ضوء هذه القطيعة؛ كونها -بهذه الصورة- يعتور اعتبارَها امتدادًا

(١) حاولنا أن نقدم مقاربة لضبط مرتكزات التفسير وفق محددات منهجية معينة وتقديم قراءة نسقية للعلم في ضوء ما رجح لنا من هذه المرتكزات، وذلك في مقالتنا: مقاربة في ضبط معاقد التفسير؛ محاولة لضبط المرتكزات الكلية للعلم ومعالجة بعض إشكالاته، وهي منشورة على موقع تفسير.

صحيحًا للتراث التفسيري جملةُ إشكالات، وإنّ بقاء هذه الحالة بدون تقييم جذري يؤذِن بضياع العديد من الجهود والحيلولة دون أن تكون مراكمة على التراث التفسيري ولبنة تضاف إلى صرحه وتسهم في تطويره وتحقيق غاياته[1].

ثالثًا: يعاني علم التفسير من فقر هائل في الدراسات التاريخية التحليلية التي تعتني بتتبع سياقات الاختلاف الحاصلة فيه والتي تضع أيدينا على تصور المنعرجات الحاصلة في ساحة التفسير والسياقات التي أفضت لتشكل هذه المنعرجات وتكونها، وكذلك معرفة الأسباب والدواعي التي كانت سببًا في ميلاد منعرج بعينه في الفن، وكذلك معرفة الوزن النوعي لهذه المنعطفات في التاريخ والسياقات التي أفضت لسيطرة نقلة بعينها وشيوعها أو ضمورها وهمودها والآثار الناجمة عن ذلك في بنية التفسير...إلخ، مما لا يفيد في تصور الفن وفهمه فقط، وإنما في تقويم مسارات ممارسته وبيان أحراها بالصواب

(١) جدير بالنظر أننا هاهنا لا نقيّم هذه الجهود من حيث هي، ولكن كلامنا عن صلتها بالتفسير وارتباطها به لا غير، وأمّا هذه الجهود فهي بلا شك مفيدة ومهمة، ولكن يمكن -بعد ضبطها- أن تكون حقولًا معرفية جديدة وليست ضمن التفسير، كما سنبين في درس لاحق نتويه بإذن الله تعالى نحاول فيه تفكيك كتلة علوم القرآن بصورة عامة، واقتراح تنظيم جديد لها يتيح أن نتمكن من ضبط خارطة هذه الكتلة، وإعادة موضعة أنواع علوم القرآن بطريقة جديدة تكون فيها عبارة عن جملة علوم معيارية لكل منها حيثية ونسق اشتغال محدد على النص القرآني، ما يسمح ببروز هذه العلوم ونضج الاشتغال في كل منها ونموه نموًّا صحيحًا ووقوع تراكم علمي منضبط في ساحته.

وغير ذلك مما يسهم في معالجة إشكالات التفسير ورسم آفاق البحث اللازم للنهوض به على نحو محرَّر.

رابعًا: يبدو هناك فجوة ظاهرة بين الدرس النظري المعاصر للتفسير وبين طبيعة المستلزمات البحثية الواجبة للنهوض بالتفسير، فالدرس المعاصر لا تجد فيه أيّ مطارحات حول مسارات العلم ولا إشكالاته...إلخ مما يلزم الانشغال به حتى يواصل العلم مسيرته وتتحقق غاياته، **وعليه فإن هذا الواقع البحثي في التفسير بحاجة لوقفة جادة وفتح حوار مؤسسي بين أصحاب الهمّ المعرفي في التخصص حول كيفيات ترشيده ورسم مساراته الكبرى؛ ليكون أكثر نفعًا وإفادة في الارتقاء بالفن وإثراء ساحته وحل إشكالاته وتكميل مسيرته.**

خامسًا: بغض النظر عن تحرير حيثية التفسير ومفهومه، فإن المعنى التفسيري يمثل مركزية لا تخفى في التفسير، وهذا يقتضي عناية كبيرة بالمعاني التفسيرية؛ إذ هي الثروة الأشد نفاسة في التفسير، إلا أن التفسير في ضوء حالة عدم التقيد بحيثية التبيين -التي توجب الاهتمام بالمعنى- والتي هيمنت على جانب طويل من مساره التاريخي، فإن هذا الاهتمام بالمعاني قلّت العناية به في تاريخ الفن بصورة ظاهرة، وبالتالي فإننا بإزاء هذه الوضعية ننبه أننا بحاجة لجهود كبيرة تتابع صنيع الجهود القديمة التي بُذلت في خدمة المعنى وتَبني عليها؛ فنحتاج لجهود جمعٍ لتركة المعاني المنتَجة حتى يكون عندنا موسوعة جامعة لسائر المعاني التي برزت عبر التاريخ، وكذلك نحتاج لجهود تستكمل

عمل الموازنة بين الأقوال التفسيرية وتناقشها وتبين صحيحها من ضعيفها، وغير ذلك من الجهود المتصلة بالمعاني التفسيرية.

سادسًا: مرويات السلف التفسيرية تمثّل ثروة تفسيرية بالغة الأهمية، ولا غرو فهي مادة الفن التي تراكمت حولها جهود عديدة في المرحلة الأولى المشتغلة بالتبيين؛ جمعًا وتبويبًا، ونقدًا وتقويمًا، وتعليقًا وتوجيهًا، إلا أن هذه الأقوال كانت تُتناقل بشكل روائي ثم جرى جمعها من قِبل بعض المفسرين، سواء اقتصارًا عليها أم زيادة لما ظهر بعدها؛ كيحيى بن سلام والطبري وابن أبي حاتم وغيرهم، وهذا الجمع يفرض على الناظر في هذه المقولات ضرورة مراعاة هذا السياق، وأنّ تسييق سائر هذه الأقوال باعتبارها مرويات تفسير هو من صنيع الجامعين وليس شرطًا أن يكون هذا الغرض مقصودًا من قِبل أصحاب هذه المرويات في سائر المرويات الواردة عنهم، وإنّ استحضار هذا السياق من الأهمية بمكان بنظرنا حيث يفتح الباب أمام العديد من الجهود العلمية المتعلقة بتفسير السلف بشكل خاص والتي كان من المتوقع حضورها جدًّا في تاريخ التفسير، إلا أنها لم تقع نظرًا لانعطاف الفن نحو التوسع فيما وراء المعنى، الأمر الذي كان من الطبيعي معه قلة الاهتمام بالمعاني، ومن هذه الجهود مراجعة مادة الأقوال في ذاتها وكذا التبويبات التي قام بها بعض المفسرين لأقوال السلف مراجعة علمية منهجية مدققة تستحضر سياقات المرويات قدر الطاقة فتهتم ببيان ما جاء في سياق تفسيري وما ليس كذلك،

بحيث تقدم لنا محصلة أقوال المرويات التفسيرية للسلف وكذا حاصل أقوالهم في كل آية بطريقة منضبطة وواضحة، دون إيراد لما يظهر منه أنه ليس تفسيرًا، وكذا دون تشعيب وتفريق للأقوال التي هي مجرد قول واحد، وغير ذلك من الإشكالات التي يلحظها الناظر في الكتابات التي عنيت بجمع وتبويب مرويات السلف التفسيرية[1].

(١) الناظر في المؤلفات الجامعة لمرويات السلف يلحظ أن هناك من يشقق منها بنية المعاني الواردة في مرويات السلف تشقيقًا مبالغًا فيه كما نجده خاصة عند الماوردي، والذي يسير مع ظواهر الألفاظ في المرويات فيوسع دائرة المعاني ويفرق بين المتحد منها، وهناك من يتعامل مع المرويات باعتبارها مقولات تفسيرية بطريقة صارمة أحيانًا فينصب الخلاف بين ما ليس فيه خلاف أصلًا ولم يكن -فيما يظهر- واردًا مورد ذِكر المعنى المراد من الآية وإنما هو مجرد بيان لغوي لمعنى لفظة أو ذِكر مثال مما يندرج في عموم المعنى ولكنه ليس معنًى خاصًّا في الآية يُذكر في مقابل المعنى العام، وسوف نُفرد لهذه الإشكالات في التعاطي مع تفسير السلف مقالًا خاصًّا بإذن الله تعالى نفصّل فيه القول؛ نظرًا لأهمية الثروة التفسيرية التي تركها مفسرو السلف بصورة خاصة ومعياريتها في النظر للممارسات التفسيرية، وهو ما شرحناه بصورة مفصّلة في مقالة: تفسير السلف؛ الأهمية والضرورة، وهي مقالة منشورة على موقع تفسير.

خاتمة:

انعقدت إشكالية البحث فيما سبق على النظر في عملية تحقيب التفسير في الطرح المعاصر وتقويمها من خلال النظر في التحقيب الذي قام به الذهبي في كتابه: «التفسير والمفسرون»، وكذلك طرح تحقيب معياري للتفسير، وقد ظهر معنا من خلال البحث أن تحقيب الذهبي برغم شهرته وذيوعه بين الدارسين، إلا أنه لا يقوم على معايير منهجية منضبطة في إطاره الكلي والعام، وأنّ ما قام به من قسمة التفسير لمرحلتي (التفسير في عصر الصحابة والتفسير في عصر التابعين) هو تحقيب يقوم على السير بالتفسير وفق زمن محدد سلفًا وليس السير بالتاريخ وفق منعطفات التفسير نفسه وطبيعة منعرجاته، وأنّ كلامه على الألوان التفسيرية التي ظهرت في التآليف التفسيرية -وهي المرحلة التي يتموضع فيها جُلّ الكتاب- باعتبارها تمثل تطورات للتفسير = غير صحيح منهجيًّا في تحقيب الفن.

وبعد أن استعرض البحث تجربة الذهبي وقوّمها حاول أن يطرح معيارًا منضبطًا لتحقيب التفسير تمثّل في حيثية التفسير، وقد أخذ البحث بعد ذلك في التأصيل النظري لهذا المعيار وبيان كفاءته المنهجية في عملية التحقيب المعياري للتفسير، وكيف أنه يوفر انضباطًا منهجيًّا لعملية التحقيب ويُعِين على تحقيق أغراض التحقيب من تتبع المنعطفات الفارقة للفن وبناء مسارات بحث رائدة حول هذه المنعطفات ومجاوزة سائر الإشكالات التي ظهرت في

المحاولات المعاصرة لتحقيب التفسير مما نقده البحث وبيّنَ مثالبه وثغراته، وكذلك حاول البحث تقديم مقاربة تطبيقية لتحقيب التفسير من خلال هذا المعيار تبين كيفية التنزيل العملي والتطبيقي لتحقيب التفسير من خلاله، وأثرها في بيان منعطفات العلم ومحطاته الفارقة ودفع البحث للاشتباك مع هذه المنعطفات، وكذلك تطرح تحقيبًا كليًّا يجلّي المراحل الرئيسة للتفسير عبر التاريخ بما يتيح بعدُ مواصلة التحقيب للفن في ضوء ما قام به البحث من تحقيب.

وقد حقّب البحث التفسير من خلال النظر لحيثية التفسير إلى ثلاث مراحل رئيسة؛ إحداها الاشتغال بتبيين المعنى، وثانيتها الاشتغال بتبيين المعنى وما فوق المعنى، وثالثتها الاشتغال بما فوق المعنى. وقد بيّنَ الحدود التاريخية لهذه المراحل والخصائص التي كانت للتفسير في كل واحدة منها، ثم أثار بعض الملحوظات حول التفسير ووضعيته بشكل عام في ضوء تحقيب تاريخه.

إنّ تحقيب الفنون له أهمية كبيرة على صعد مختلفة، وتفرضه ضرورات علمية وتعليمية شتى، والمأمول أن يكون هذا التحقيب الذي قمنا به في هذا البحث مقاربة مفيدة في دفع البحث نحو هذا الفضاء شديد الأهمية خاصة في حقل التفسير الذي يحفل بتنوعات واختلافات شديدة الجذرية وانقطاعات معرفية، وأن يكون -عبر تأصيله لمعيار منهجي للتحقيب وتحقيبه للتفسير في ضوئه- سبيلًا لفتح الباب أمام حضور دراسات تطبيقية أكثر توسعًا تهتم بتلكم

المسألة في ساحة التفسير وتجتهد في تحقيب التفسير بصورة متكاملة، الأمر الذي يسهم في ضبط تصورنا التاريخي للتفسير، ويعين على بناء مسارات بحث شديدة الريادة في التفسير تدفع في الارتقاء به وحل إشكالاته ومواصلة مسيرته، واللهُ الموفِّق.

قائمة المراجع:

- اتجاهات التجديد في تفسير القرآن الكريم، محمد إبراهيم شريف، دار السلام، ط: الأولى، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

- إشكال التحقيب، مجموعة بحوث بتنسيق: محمد مفتاح، أحمد بوحسن، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، المغرب، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء، ١٩٩٦.

- تاريخ آداب العرب، الرافعي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط: الثانية، ٢٠٠٩.

- تفسير القرآن الحكيم = تفسير المنار، رشيد رضا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م.

- تصنيف التفاسير؛ قراءة في التصنيفات المعاصرة مع طرح معيار منهجي لتصنيف التفاسير، بحث منشور على موقع تفسير.

- تفسير السلف؛ الأهمية والضرورة؛ قراءة في أسباب أهمية تفسير السلف، وكيفية توظيفه في حلّ إشكالات علم التفسير، خليل محمود اليماني، مقالة منشورة على موقع تفسير.

- التحقيب؛ التقليد- القطيعة- السيرورة، مجموعة بحوث بتنسيق: محمد مفتاح، أحمد بوحسن، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، المغرب، مطبعة

النجاح الجديدة- الدار البيضاء، ١٩٩٧.

- التبيان في أقسام القرآن، ابن القيم، ت: حامد الفقي، دار المعرفة- بيروت، (ص٧٩)، بدون تاريخ.

- التفسير البسيط، الواحدي، نشر: عمادة البحث العلمي- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط: الأولى، ١٤٣٠هـ،

- التفسير والمفسرون، الذهبي، دار الحديث- القاهرة، ١٤٣٣هـ- ٢٠١٢م.

- في الشعر الجاهلي، طه حسين، دار المعارف للطباعة والنشر. بدون تاريخ.

- الفكر الديني في مواجهة العصر؛ دراسة تحليلية لاتجاهات التفسير في العصر الحديث، ط: الثانية، بيروت-لبنان، دار العودة، ١٩٧٩.

- قطف الأزهار في كشف الأسرار، ت: أحمد الحمادي، إصدار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- الدوحة، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل =تفسير الزمخشري، دار الكتاب العربي- بيروت، ط: الثالثة- ١٤٠٧هـ.

- الكشف والبيان عن تفسير القرآن =تفسير الثعلبي، نشر: دار إحياء

التراث العربي، بيروت-لبنان، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.

- مجاز القرآن، أبو عبيدة، ت: سزكين، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط: ١٣٨١هـ.

- معاني القرآن، الفرّاء، ت: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة- مصر، ط: الأولى- بدون تاريخ.

- معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، عالم الكتب- بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

- مقاربة في ضبط معاقد التفسير؛ محاولة لضبط المرتكزات الكلية للعلم ومعالجة بعض إشكالاته، خليل محمود اليماني، وهي مقالة منشورة على موقع تفسير.

- نواهد الأبكار وشوارد الأفكار =حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي، السيوطي، جامعة أم القرى- كلية الدعوة وأصول الدين، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٥م.